

نشرة شهرية يصدرها منتدى الفكر العربي

العدد ٢٠١ حزيران/يونيو ٢٠٠٢ المجلد السابع عشر (٦)



من موادّ هذا العدد

■ افتتاحيّة

- تحدّيات القانون الدّوليّ الإنسانيّ في القرن الحادي والعشرين
الحسن بن طلال

ملف خاص: حوار الثقافات

■ حوار الثقافات: الحوار بدل الصراع؛ لكن بأيّ معنى؟
د. محمد عابد الجابري

■ أي دروس لعرب التجزئة؟
أوروبا الموحدة: فعل العقل في التاريخ
د. محمد جابر الأنصاري



تقرير مستفيض عن ملتقى المنتدى في مدينة
البتراء الأثرية بعنوان:
«الخطاب العربي: المضمون والأسلوب»



مطابع الفنار التجارية



منتدى الفكر العربيّ

منظمة عربيّة فكريّة غير حكوميّة تأسست عام ١٩٨١ في أعقاب مؤتمر القمّة العربيّ الحادي عشر بمبادرة من المفكّرين وصانعي القرار العرب، وفي مقدمتهم سموّ الأمير الحسن بن طلال، رئيس المنتدى؛ تسعى إلى بحث الحالة الراهنة في الوطن العربيّ وتشخيصها، وإلى استشراف مستقبله، وصياغة الحلول العمليّة والخيارات الممكنة، عن طريق توفير منبر حُرّ للحوار المفضي إلى بلورة فكر عربيّ مُعاصر نحو قضايا الوحدة، والتنمية، والأمن القومي، والتحرر، والتقدم. وقد اتخذ المنتدى عمّان مقراً لأمانته العامة.

يهدف منتدى الفكر العربيّ إلى:

١- الإسهام في تكوين الفكر العربيّ المعاصر، وتطويره، ونشره، وترسيخ الوعي والاهتمام به، لا سيما ما يتصل منه بقضايا الوطن العربيّ الأساسية، والمهمات القومية المشتركة، في إطار ربط وثيق بين الأصالة والمعاصرة.

٢- دراسة العَلاقات الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية في الوطن العربيّ، وتدارسها مع مجموعات الدول الأخرى، لا سيما الدول الإسلامية والدول النامية، بهدف تعزيز الحوار وتنشيط التعاون، بما يخدم المصالح المتبادلة.

٣- الإسهام في تكوين نظرة عربيّة علمية نحو مشكلات التنمية التي تعالجها المنتديات والمؤسسات الدولية، بما يحقق إسهاماً فعالاً في صياغة النظام العالمي، ويضع العَلاقات الدولية على أسس عادلة ومتكافئة، ويخدم التكامل الاقتصادي.

٤- بناء الجسور بين قادة الفكر وصانعي القرار في الوطن العربيّ، بما يخدم التعاون بينهم في رسم السياسات العامة، وتأمين المشاركة الشعبية في تنفيذها.

ويعمل المنتدى على تحقيق أهدافه عن طريق:

١- عقد الحوارات العربيّة العربيّة: وتتناول هذه الحوارات مناقشة أهم الموضوعات التي تهم العالم العربيّ. ويشارك فيها أعضاء المنتدى؛ إضافة إلى نخبة من الخبراء والأكاديميين.

٢- عقد الحوارات العربيّة الدولية: ويتكون فيها الطرف العربيّ من أعضاء المنتدى وخبراء وأكاديميين عرب؛ ويمثل الطرف المقابل إحدى الهيئات أو المعاهد أو المراكز من مختلف الدول والتجمّعات العالمية.

٣- القيام بالبحوث والدراسات الإستراتيجية: وتشمل الدراسات العلمية لفرق بحثية متخصصة حول القضايا الكبرى التي تواجه العرب حاضراً ومستقبلاً.

٤- المطبوعات: إضافة إلى سلسلة المطبوعات الخاصة التي توثق كل نشاط من الأنشطة المذكورة أعلاه (الحوارات العربيّة، والحوارات العالمية، والبحوث الاستراتيجية)، يقوم المنتدى بإصدار نشرة شهرية بعنوان «المنتدى» باللغة العربيّة، ونشرة فصلية باللغة الإنجليزية تصدر كل ثلاثة أشهر، بهدف تعريف الأفراد والمؤسسات بخلاصة الحوارات والندوات والمؤتمرات التي يعقدها المنتدى؛ إضافة إلى نشر مقالات وترجمات عِدّة، تهُمّ المثقف والمواطن العربيّ.

ويعتمد المنتدى في تمويله على رسوم الأعضاء العاملين والمؤازرين (مؤسّسات)، وتبرعات الأعضاء والأصدقاء ومساهماتهم؛ إضافة إلى ريع وقفيته المتواضعة جدا، حتى الآن.

عضوية المنتدى:

١- عضوية عاملة: تضم نخبة من الشخصيات العربيّة المتميزة، التي تؤمن بالمنتدى وبالأهداف التي أنشىء من أجلها.

٢- عُضوية مؤازرة: تضم مجموعة من أبرز المؤسسات والمجالس العربيّة المتفتحة التي تؤمن إداراتها بالعمل وبالفكر العربيّ المشترك.

٣- عُضوية الشرف: يمنحها مجلس الأمناء للأفراد والمفكرين من غير الأعضاء العاملين، الذين قدّموا مآثر ومساهمات جلّى، في مختلف الميادين، على المستويين العربيّ والدولي.

نشرة شهرية يصدرها منتدى الفكر العربي

المنتدى

١٧ (٦) ٢٠٠٢



المحتويات

■ افتتاحيّة

تحدّيات القانون الدّوليّ الإنسانيّ في القرن الحادي والعشرين — الحسن بن طلال — ٣

■ ملف خاص: حوار الثقافات

* تقرير: ملتقى «الخطاب العربي: المضمون والأسلوب»

البتراء، الأردن: ٣-٤ أيار/مايو ٢٠٠٢ — ٦

- البيان الختامي — ١٢

- المشاركون — ١٥

* كتبوا في الملتقى

- مراجعة الذات والحاجة إلى خطاب عربي رصين — د. مهدي الحافظ — ١٧

- في الأردنّ ... ملتقى فكري لحوار عربي عربي — أ. أحمد حمروش — ١٩

* مقالات

- حوار الثقافات: الحوار بدل الصراع؛ لكن بأيّ معنى؟ — د. محمد عابد الجابري — ٢١

- أي دروس لعرب التجزئة؟
أوروبا الموحدة: فعل العقل في التاريخ — د. محمد جابر الأنصاري — ٣٢

■ من مكتبة المنتدى — ٣٥

تحدّيات القانون الدّوليّ الإنسانيّ في القرن الحادي والعشرين *

الحسن بن طلال

يُعرَّفُ القانونُ الإنسانيّ بأنّه «مجموعةُ قواعدَ [مستلّة] من القانون الدّوليّ العام التي تستهدف في حالات النزاع المسلّح حمايةَ الأشخاص الذين يُعانون ويْلاتَ هذا النزاع. وهو قانون يحترم الشعور الإنسانيّ ويركّز على حماية شخص الإنسان في حالة النزاع»[1]. إنّ هذا القانون يسعى إلى ضمان احترام قواعدَ إنسانيّةٍ أساسيّة في أثناء النزاعات. وهو أمرٌ يتطلّب أنْ يفيَ كلُّ طرف من الأطراف المتنازعة بالالتزامات المتعلّقة به، لأن التخلّي عن مثل هذه الالتزامات إنما يَعني العودةَ إلى البربريّة. والالتزامُ بالمبادئ الأوّليّة للقانون الإنساني – كالتمييز بين المقاتلين والمدنيّين، وأسلوب معاملة الجرحى، وتأمين السلامة البدنية للمعتقَلين وضمان كرامتهم، وتقديم العون للسكّان المحرومين من ضَرورات الحياة الأساسية – سيقلّل من الكلفة البشريّة للنّزاعات.

وفكرة «الإنسانيّة» ليست جديدة. فثمة شواهدُ على احترام الإنسان في الحضارات القديمة. وقوانين الحرب قديمة قِدَم الحروب ذاتِها. فما كانت الحرب لتندلعَ عند السامريّين إلا بعد أنْ يُعلنَ عنها. وكان القوم قد اهتدَوْا إلى توفير الحصانة للمُفاوضين؛ كما عَرفوا معاهداتِ الصّلح. وفي الصين دعا كونفوشيوس الى الغيريّة والتضامن. ونصّت التوراة على عدم قتل العدو المستسلِم. كما استعاض شيشرون بالحكمة المأثورة «الإنسان للإنسان شيء مقدّس» عن المقولة: «الإنسان للإنسان ذئب»[2]. وفي مرحلة تالية تأثّر القانون الإنسانيّ

---

* سيعاد نشر هذه المقالة في العدد القادم (٢١) من مجلة **الإنساني**، التي تصدرها اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

(١) ستانيسلاف أ. تهليك، **عرض موجز للقانون الدوليّ الانسانيّ**: الترجمة العربية لمقال نشر في المجلة الدولية للصليب الأحمر، تموز – آب، ١٩٨٤.

(٢) جان بكتيه، ***القانون الدوليّ الإنسانيّ: تطوّره ومبادئه***: معهد هنري دونان، جنيف، ١٩٨٤.

بالمسيحيّة والإسلام؛ فأعلنت المسيحية أنّ الإنسان خُلِقَ على صورة الله ومثاله؛ كما عدَّ الإسلام «الوَقار الإنسانيّ» مبدأ أساسياً في تعاليمه.

دعوني أعود إلى العام ١٩٨١، حين تحدّثتُ - في كلمة لي وجهتها الى لجنة الشمال والجنوب، لجنة براندت الاقتصادية - عن ضرورة التفكير ليس فقط في القانون الإنساني الدولي بل كذلك في النظام الإنساني الدولي. وكانت ثمرة الجهود التي بذلناها في هذا المضمار تبنّي الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٨٧ للنظام الإنسانيّ العالَميّ الجديد. أُشيرُ هنا إلى تقرير الهيئة المستقلة الخاصة بالقضايا الإنسانيّة في العالم التي تشرّفتُ برئاستها بالاشتراك مَعَ الأمير صدر الدين آغا خان[٢]. وكان هدف هذا التقرير تعميق الوعي العام بالقضايا الإنسانيّة، والدّعوة الى استحداث مُناخ دوليّ يُشجّع على جعل العالم مكانا أكثر إنسانيّةً، وعلى صوغ منظور إنسانيّ قادر على مجابهة ما يواجهه المجتمعُ العلميّ من زيادة في التعقيدات. فقد أصبح العنف بالنسبة لملايين الناس حقيقة واقعة. وزادت ضحاياه في صفوف المدنيّين. من هنا أتت وتأتي أهمّيّة ما تقوم به جمعية الهلال الأحمر وجمعيّة الصليب الأحمر الدوليّتان من أعمال الإغاثة.

لقد أكّدْتُ - وما زلتُ أُؤكّدُ - المحور الإنساني في خطابي السياسيّ على مدى العقود الثلاثة الماضية. وكانت دعوتنا في الأردنّ على الدوام أنّ الإنسانَ هو محورُ السياسة، وأنّ الإطار الإنساني هو الإطارُ الأمثل والأشمل لمعرفة المشكلات ووضع الحلول لها. وحتى تُصبحَ القضايا الإنسانيّة ذاتَ أولوية، أرى أنّه لا بدّ من تفعيل البعد الاتّصاليّ، ومن الإسهام في نشر ثقافة تستند إلى احترام الإنسان وصوْن كرامته. كما آمُلُ أن نتمكّن من التّوصُّل إلى منبر إنسانيّ عربيّ يدعو إلى احترام مبادئ القانون الدّوليّ الإنسانيّ؛ إذ إنّ هذه الدعوة يُمليها الإسلام الذي أكدّ حرمة الإنسان ونهى عن الإضرار به، خاصة في أوقات الحرب. ويُؤمَّلُ أنْ يتبنّى هذا المنبر عالميّة المبادئ الإنسانية، على أساس أنّ هذا مفهومٌ عَبْر أمميّ.

ولعلّ اتفاقات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩ والبروتوكوليْن المضافيْن إليها عام ١٩٧٧ تُشكّلُ، مَعَ اتفاقية لاهاي، تراثاً إنسانياً وعِماداً للقانون الدّوليّ الإنسانيّ. وتُعَدُّ هذه بمجملها هبةً إلى المجتمع الدّوليّ في إطار الجهود المبذولة لنشر مبادئ القانون الإنساني. وفي الوقت نفسه نلاحظُ مؤشراتٍ مقلقةً هنا وهناك تدلّ على عدم احترام الإنسان. فالتحدّيات الإنسانية الكبرى تضاعفت فجرَ القرن الجديد بتنامي عدد الضحايا على نحو مأساويّ. ألمْ يحن الأوان لحكومات الدول الأطراف في اتفاقات جنيف أنْ تتحمّلَ مسؤوليّاتِها بجدّيّة؟ وأن تساند المنظمات الإنسانية غير الحكومية من أجل تعزيز قدراتها على الرعاية الإنسانيّة لبني البشر وحفظ كرامتهم؟ إنّ العملَ الإنسانيّ المستقلّ عن أيّة اعتبارات سياسيّة يظلُّ الأكثرَ فاعليّةً. فعلى الحكومات أو الأطراف المتنازعة أنْ لا تعدَّ المساعدة الإنسانية ضَرْباً من التدخّل في شؤونها الداخلية، أو تنظر إليها على أنها إملاء لشروط سياسية. فعمل المنظّمات الإنسانيّة يتوقّف على مدى القَبول بقيامها بأنشطتها، ولا يمكن أنْ تفرضَ هذه المنظمات خدماتِها الإنسانيّة فرضاً. وعلى الدول وعلى مواثيق القانون الدولي الإنسانيّ الحفاظ على حيّز العمل الإنسانيّ لضمان حياده وعدم انحيازه واستقلاليّته. فالموضوع بجملته أخلاقيّ في المقام الأوّل.

إنّ معرفةَ القانون الدّوليّ الإنسانيّ أمر بالغُ الأهمّيّة. فتطبيق القواعد الإنسانيّة إنّما يقتضي معرفَتها ونشرَها وتجسيدَها في برامجَ معروفة لأطراف النزاع ومجموع السكّان. والتغيّر في أشكال النزاعات لا بدّ أنْ يؤدّيَ بالمقابل إلى تطوير مواثيق القانون الدّوليّ الإنسانيّ. وهو ما حدث بصدور البروتوكول الثاني لعام ١٩٧٧، نتيجة للرغبة في توفيق القانون الدّوليّ الإنسانيّ مع أشكال الصراع الجديدة، والحيلولة دون تعرُّض عالمية المبادئ

---

(٢) نُشِرَ هذا التقريرُ بعنوان:

Winning the Human Race? (Zed Books, London and New Jersey, 1998)

[الترجمة العربية: **هل تكسب الانسانية معركتها؟** مطبعة بنك البتراء؛ عمان؛ د.ت.].

الإنسانية للخطر. ويجدر أنْ أشيرَ هنا إلى مساهمات اللجنة الدّوليّة للصليب الأحمر في تطوير ممارساتها وتطوير القانون الدولي في مختلِف مراحله. فعمل اللجنة لا يقتصر على أعمال الحماية والغوْث في المنازعات المسلّحة وحسب؛ إذ إنّها تحرص أيضاً على الارتقاء بالقانون الإنسانيّ وتطويعه لواقع الزمن.

إنني أدعو - كما دعوْتُ دوْماً - إلى ميثاق إنسانيّ يرتكزُ على أخلاقيّات التضامن الإنسانيّ التي تعمِّقُ الإيمان بالقيم الإنسانيّة المشترَكة. وإنّني أومِنُ أنه في الحالات الطارئة - أكانت من فعل الإنسان أم من فعل الطبيعة - يجب أنْ تسودَ سُلطة الإنسانيّة فوق كل الاعتبارات السّياسيّة.

وكما أقول وأكتب دائما، فإنّ مصطلح «أخلاقيّات» هنا أوسعُ من أنْ يقتصرَ على الجانب الأخلاقيّ الصِّرْف. فهو يتعدّى هذا الجانب ليشملَ القيمَ الاجتماعيّة الثقافيّة المشترَكة التي تتّسم بسِمةِ العالميّة، والتي صمدّت على مَرّ الزمان؛ أعني: احترام الحياة؛ المسؤوليّة تجاه الأجيال القادمة؛ حماية البيئة الطبيعيّة للإنسان، التفكير في مصلحة الآخرين وخيّرهم الذي يُعزّزُهُ الشّعورُ بالمصلحة المشترَكة والإقرارُ بقيمةِ الإنسان وكرامتِه.

كذلك يُفترَضُ أنْ لا يقتصرَ مفهوم «التضامُن الإنسانيّ» على فكرة «الإنسانيّة المشترَكة»، أو على الإيثار والغَيْريّة وعمَل الخَيرْ. فمن المفروض أنْ يكونَ مفهوماً واقعيّاً قائماً على «المصلحة الذاتيّة المستنيرة»، وأنْ تُشكّلَ هذه المصلحة قوّةً دافعة لعمليّات صُنْع السياسات المستوْحاةِ من رؤيا عميقةٍ نافذة، والمستندةِ إلى استراتيجيّاتٍ واضحة وسيناريُوهاتٍ مستقبَليّة. فهذا مفهومٌ وثيقُ الصّلة بعلم السّياسةِ البشريّة؛ أي السّياسةِ من أجل الإنسانيّة.

فهل لنا أن ننطلقَ من ثقافة إنسانيّة تستند إلى روح المنابع الموضوعية لقواعد القانون الدولي الإنساني، ألا وهي الثقافة والأخلاق والدين؟ ■





تصوير: بوغوص دراكجيان

ملتقى

«الخطاب العربي: المضمون والأسلوب»

البتراء/الأردن
٣-٤ أيّار/ مايو ٢٠٠٢

عقد منتدى الفكر العربي، بدعوة من رئيسه وراعيه، سمو الأمير الحسن بن طلال، في مدينة البتراء الأثرية، خلوة فكرية بمشاركة أكثر من خمسين من رجال الفكر والسياسة الأعضاء في المنتدى، خلال يومي ٣و٤ أيار/ مايو ٢٠٠٢، بهدف التوصل إلى تطوير مضمون الخطاب العربي وأسلوبه مع الغرب أو مع الآخر بصورة عامة، وتحديد النقاط والقضايا التي يوجد حولها اتفاق عام في المضمون والأسلوب، وتلك التي لا تحظى بمثل هذا الاتفاق مع تحديد وجهات النظر المتباينة حولها.

الجلسة الأولى

ترأس **سمو الأمير الحسن** جلسة العمل العامة الأولى التي عقدت بعنوان «إشكالية الخطاب العربي وأسلوبه». وفيما يلي النص الكامل لكلمته:

بسم اللهّ الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين
وعلى أله وصحبه أجمعين

أيها الأخوة الكرام، أعضاء منتدى الفكر العربي؛ المفكّرون العرب الذين يحضرون لقاءنا اليوم:

لكم يُسعدُني أنْ نلتقيَ سويّةً هنا في رحاب البتراء، المدينة العربيّة الأثريّة الخالدة التي عاصرت الازدهار العربي قبل حوالي ألفَيْ عام، وكانت حلقةَ الوصل بين الجزيرة العربية وبلاد الشام، ولا تزال قِبلةً للزائرين والسياح من جميع بلاد العالم؛ آملاً أن لا تحولَ أنشطة لقائنا المكثفة دون استطلاع مرافقها الأثريّة النادرة.

إن لقاءنا هذا يخيم عليه شعور عام بالسّوداويّة؛ فالأحداث المأساوية في فلسطين المحتلة تتوالى، وقوافل الشهداء تكبر وتتزايد، وابتذال الإنسان العربي غربيّ نهر الأُردنّ جاوز مداه.

كل ذلك يتمّ في ظل غياب شبه كامل للشرعيّة الدولية، وأصوات احتجاج محدودة في الغرب الأوروبيّ، وتأييد

مبطّن أحياناً أخرى للإجراءات التعسّفيّة الإسرائيلية في الأوساط الرسميّة والشعبيّة الأمريكية. إنّ هذا ينقلنا بعجلة الزمن إلى عقدين سابقين؛ إلى الاجتياح الإسرائيلي للبنان الشقيق عام ١٩٨٢ في ظل الغطرسة العسكريّة الإسرائيلية والتّشرذم العربيّ.

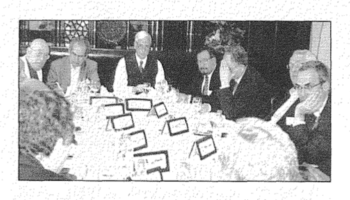
عَقْدان مرّا على اجتياح لبنان. وبدلاً من أنْ ننتقلَ من موقف الضعف ذاك إلى موقع أفضل، فإننا لا نزال نراوح مكاننا، ونشاهد الاجتياح - الاجتياح نفسه -للمناطق الفلسطينية وبالمظاهر نفسها: غطرسة عسكريّة إسرائيلية، وشرذمة وضعف عربيّين، وشبه غياب للشرعية الدوليّة في ظل الصمت الأمريكيّ تارة، والتأييد تارة أخرى لما يجري.

والصورة العربيّة مشوّهة في الغرب بل سلبيّة في حالات كثيرة. فمن الواضح أننا لم نتمكّن من نقل وجهة نظرنا إلى القوى العالميّة الفاعلة: الرسميّة والشعبيّة. ولقد أدّتْ أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر الماضي إلى خلط الأوراق بين الإرهاب وحركات النضال والتحرير المشروعة. وفي ظل ضَعْف خطابنا، وبراعة الخطاب الآخر، فإن الحقّ الفلسطيني المشروع للتحرّر من الاحتلال صُوِّرَ مراراً وكأنه أحد حَلقَات الإرهاب العالميّ.

لقد استدعى كلّ ذلك عقد لقائنا هذا الذي يستهدف مراجعة الجهود القائمة والمطلوبة لتطوير الخطاب العربي مع الآخر وتقويمها؛ إذ إن ما نحن فيه يستدعي كثيراً من المراجعة والتقويم، ثم الإجراء والأداء الأفضل.

إنني حريص على ألا استبقَ أحداث هذا اللقاء؛ ولكنّي أرى أنّ مراجعةً وتقويماً كهذَين يستدعيان شمل ثلاثة محاور:





* تطوير الخطاب العربي مع الآخر لإبراز الصّورة الفُضلى للحق العربي.
* تعزيز الخطاب العربي / العربيّ كي يكون هدفنا وجهدنا منسّقاً وموحّداً تجاه الآخر.
* تطوير العمل المؤسّسي الذي ينقل الخطاب العربي المنسّق إلى الطرف الآخر.

لقد قامت الأمانة العامة - مشكورة - بطلب وِجهات نظر الأخوة المشاركين كتابةً للاستعانة بها كخلفيّة لهذا اللقاء، ووزّعت عليهم بعضَ الأوراق والدراساتِ المناسبة؛ كما أجرت لقاءً تمهيدياً في مقر المنتدى في عمان. وحين اطلعت على المساهمات الأولية للإخوة أعضاء المنتدى ووجهات نظرهم، وجدتها غنية في محتواها، ومتناسقة في مضمونها، وتنصب بصفة خاصة على الآتي:

- إن فهمنا للآخر لا يزال محدوداً. فعلينا أن نبدأ بفهم الآخر: مؤسساته؛ مشاعره التاريخية تجاه العرب والمسلمين؛ أسلوب الخطاب والتعامل الذي يؤثر فيه.

- أهمية العمل للتغلب على ما يجري من ترويج فكرة حتمية الصراع بين الحضارة الغربية وحضارة الإسلام، بمخاطبة المفكرين الغربيين ولقائهم ومحاورتهم.

- عدم التمييز بين العرب والمسلمين من وجهة النظر الغربية، والنظر إلى العرب والمسلمين باعتبارهم يمثلون فكرا آخر وحضارة أخرى يتسمان غالباً بالسلبية. وهذه النظرة السلبية ناتجة عن تراث تاريخي يعود إلى أيام الحروب الصليبية.

إلى جانب ذلك، هنالك توجه آخر ملموس داخل الرأي العام الأمريكي ينظر إلى الإسلام، دينا وثقافة وتراثا وطريقة حياة، باعتباره يمثل حقيقة كبرى من حقائق



العالم. فعلى الخطاب العربي تعظيم هذا التوجه.

- أهمية تقديم صورة الإسلام من خلال المنهج الوسطي، بوصفه منبراً للتلاقي مع القيم والمعايير العالمية التي أنتجتها الحضارة الإنسانية الشاملة.

- الخصائص السلبية التي لا بد أن نعترف بوجودها في مجتمعاتنا: غياب الحريات، سلطوية النظم الحاكمة، المهاترات الإعلامية، عدم احترام سيادة البلدان لبعضها الآخر: ﴿إن الله لا يغيّر ما بقوم حتى يغيّروا ما بأنفسهم﴾

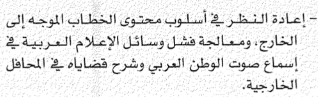
[سورة الرعد (١٣): الآية ١١] (صدق الله العظيم).

فلا يمكن ان تتغير الصورة من الخارج بمعزل عن تغير جذري من الداخل؛ إذ لا يمكن لأية أمة أن تقنع الاخر وهي تعاني في الحين ذاته من انقسام وتخلف، وتفتقر إلى التلاقي والاجماع حول الكثير من القضايا الاساسية.

- تأثيرنا ووزننا الاقتصادي وتأثيره على الآخر: هل هو حقيقة؟ وما مقداره وقيمته؟!

- الخطر أو التحريف النابعان من داخل الدائرة العربية الاسلامية، متمثلين في ظاهرة التطرف بألوانها المختلفة، سواء أكان ذلك من حيث الرؤية والمفاهيم، أم من حيث أساليب العمل والكفاح؛ إلى جانب ظاهرة الإرهاب، والتلاعب في تعريفها، والالتباس الذي يحيط بها والنابع من صراع المصالح.

- الحاجة إلى تدارك موقع الأحداث المروعة في الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ في التطور العالمي: مخاطر المبالغة وتحميلها صفة «الفرادة» المطلقة في سلم المآسي والأهوال التي تعيشها شعوب العالم، والانطلاق من ذلك لصوغ استنتاجات خاطئة ومدمرة.



- إعادة النظر في أسلوب محتوى الخطاب الموجه إلى الخارج، ومعالجة فشل وسائل الإعلام العربية في إسماع صوت الوطن العربي وشرح قضاياه في المحافل الخارجية.
- الاتصال بالجاليات العربية والإسلامية في الخارج، والتعاون معها بصورة مؤسسية منظمة.

الآن: ما العمل، خاصة مؤسسياً؟

لقد كان اللقاء الذي نظمته جامعة الدول العربية في القاهرة في رمضان الماضي بداية جهد عربي مؤسسي للحوار مع الآخر. وقد عالجت بعض ملاحظات الأعضاء ذلك، وطالبت بعرض موجز لما تم من لقاءات والاتصالات عربية، والوقوف أمامها لبلورة الرأي في شأن ما ترتب على زلزال أيلول من آثار على الصعيد العربي؛ وسوف يتم ذلك.

إلا أنه من الواضح أن العمل المؤسسي بحاجة إلى تحليل ودراسة ثم تركيز من حيث: أولاً: الجهات التي تقوم بتوجيه الخطاب. ثانياً: تحديد كيفية توجيه الخطاب ومحتواه. ثالثا: تحديد الجهة التي يوجه إليها الخطاب. رابعاً، وليس آخراً: تمويل الخطاب العربي.

آمل أن أكون قد وفقت إلى حد ما في تلخيص بعض الأفكار التي وردت إلى المنتدى من أعضائه، والتي قد تشكل خلفية لمجموعات عمل. بناء على ذلك، فاني أقترح، إشارة إلى المحاور الثلاثة التي ذكرتها آنفاً، أن تكون مجموعات عمل ثلاث، تجتمع بعد الاستراحة مع مقرر لكل مجموعة، تستعرض وتناقش وتوصي بشأن الخطاب العربي مع الآخر، والخطاب العربي/العربي، والعمل المؤسسي؛ على أن تلتقي غداً إن شاء الله لاستعراض أعمال هذه المجموعات الثلاث، وتقارير مقرريها؛ حتى ننتقل بعدها إلى خطة عمل ممكنة نخرج بها من هذا اللقاء بالغاية المرجوة.

أحيّيكم؛ وأسلم عليكم. ■



جلسة العمل الرئيسية

تحدث في هذه الجلسة أربعة محاضرين تناولوا الخطاب العربي ومضمونه بالنسبة للغرب والعرب؛ كما قدموا اقتراحات عملية من أجل التقارب مع الغرب، ومن أجل موضوعية الخطاب.

د. عبد اللطيف الحمد تحدث قائلا: «حين أردت أن أفكر كعربي، وجدت نفسي أفكر قومياً. لكن - للأسف - حين أتصرف أجد أنني أتصرف قطرياً. وهنا يأتي التناقض الذي وجدته ولمسته دوماً في علاقاتي في غضون الأربعة العقود من عملية التنمية الاقتصادية. وأرى ان هذا التناقض أحد أسباب تخلفنا وعدم التقدم بما فيه الكفاية.»

وأضاف: «لكن حين ننظر إلى المؤسسات العربية، ليس بمعناها التقليدي، لكن من زاوية التحديات التي تواجهها الأمة، أتساءل عن ماهية هذه التحديات: هل تمت مواجهتنا لها بواقعية، ولو كان ذلك على المستوى القطري لتنعكس على المستوى الإقليمي؟

وقدم الأستاذ الحمد أرقاما وإحصائيات تعكس سلبا صورة الوضع العربي؛ متسائلا: هل عالجنا مشكلة السكان والتركيبة السكانية؟ وهل نظرنا بجدية إلى مشكلاتنا وتأثيرها على سوق العمالة في المستقبل؟!

هل ندرك أن لدينا ١٥ مليون عاطل عن العمل الآن؟ هذا يعني، مع التزايد السكاني، أننا بحاجة إلى استحداث ٢٥ مليون فرصة عمل إضافية خلال الـ ١٥ سنة المقبلة. أتساءل: هل نحن قادرون على ذلك؟ وماذا عملنا لمعالجة الأوضاع التي سوف تنجم في حال إخفاقنا في تحقيق ذلك؟

وقال: هناك أيضاً تحدٍّ آخر وهو الأمية. فما زال الوطن العربي يعاني أُمّيّةً تصل نسبتها إلى أكثر من ٤٠٪، خاصةً بين النساء. كذلك هنالك مشكلة المياه العربية: هل يجوز أن نقبل أن دولاً لديها موارد مائية كافية لا تزال تعاني من نقص في المياه؟ والمقصود هنا المشكلة بجميع أبعادها، وأهمّها إيصال المياه النظيفة الصالحة للشرب إلى البيوت.

وأشار الأستاذ الحمد إلى أن محاولات التنسيق لإيجاد مشروعات عربية إقليمية مشتركة - للأسف الشديد - باءت





معظمها بالفشل. وقال عندما حاولنا التنسيق، كانت هناك محبطات بالنسبة للنتائج. ومع الأسف، فقد أحبطت الكثير من المشروعات العربية وجُمِّدت باسم التنسيق، بدلاً من أن تُحفزَ وتُدعم. كذلك هنالك جمود في القرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي في عدد من الدول العربية بسبب شيخوخة القيادات، وهنالك خوف شديد على ما الذي سيحصل في المستقبل. وأعتقد أن هذه إحدى المشكلات التي يجب أن ننظر إليها - نحن العرب - بجدية.

وأشار إلى أن الخروج من المآزق والمشكلات التي يعيشها العالم العربي لا يكون إلا إذا توافرت المصالحة، وليس تخدير العواطف والمشاعر، بالنسبة لشعوبنا. وللأسف الشديد، فإن القلة من القيادات العربية تقول الحقيقة لشعوبها؛ كما أن الفجوة الكبيرة في مستوى المعيشة بين قطاعات المجتمع في معظم الدول العربية أدّى إلى إلغاء الطبقة الوسطى التي هي أساسية في استقرار أيّ مجتمع.

ثم تحدّث الدكتور **جورج قرم** حول المعطيات الموضوعية لضعف الخطاب العربي مع الآخر وقدم توجهات مستقبلية، مشيراً إلى أن هذا الخطاب يعكس نوعينْ من الدوافع: دوافع مرتبطة بتحسين الصورة السلبية للعرب، وأخرى مرتبطة بالدفاع عن الحقوق الفلسطينية والرد على الادّعاءات الصهيونية. والحق أنّه يجب ألاّ نخلط بين هذين النوعيْن من الدوافع، وإن كانت هنالك صلة بينهما؛ ذلك أن استمرار الصورة السلبية من العوامل التي تُسهّل نجاح الإعلام الصهيوني.

وبيّن الدّكتور قرم أنّ الضّعف الرئيسيّ في الخطاب العربيّ يتمثّل في ضبابية هُويّتنا الجماعيّة في النظام الدولي، وفي خلط نظام القيم عند العرب، والأخلاق الدينية جزء منها. وإن إعطاء صدارة للمحور الديني في تحديد القومية العربية الحديثة يُضيع الهُويّة تجاه أنفسنا وتجاه الغير.

وقال: لذلك نرى اليوم أنّ صورة العربيّ عند الآخر هي صورة مشوّهة غير واضحة المعالم، تعكس ضياع الهوية العربيّة الجماعيّة في النظام الدولي. وهذا من شأنه أنْ يؤدي إلى حتميّة صراع حضارات وأديان؛ أبطاله المسلمون من جهة، والمسيحيّون واليهود من جهة أخرى.

وأشار إلى أن أيّ خطاب عربي جديد يتطلب إعادة ترتيب



البيت العربي لكي يكون له صدى إيجابيّ. ولكي ننجحَ في مخاطبة الغرب في هذه الموضوعات، علينا أن نعيد النظر في كثير من مواقفنا وانفعالاتنا، ويجب أن نوضح هُويّتنا في النظام الدولي، وألاّ نقعَ في مطبّ تحديد هُويّتنا انطلاقا من انتمائنا إلى ديانة معينة؛ مما يسهل للدعاية الصهيونية تأكيد مزاعمها بأن انتفاضة الشعب الفلسطيني وأساليبها ليست مشروعة؛ لأن القضية، حسب هذه المزاعم، ليست قضية حق ومبادئ ديمقراطية حديثة، بل مصدرها رفض الديانة الإسلامية قَبول وجود اليهود في أرضهم، «أرض الميعاد».

أما البقاء في دائرة المواقف نفسها ودائرة الضبابية حول هُويّتنا، وصراعات أنظمتنا، وعدم الوصول إلى اتخاذ مواقف جماعية متجانسة في النظام الدولي، فسيجعل من أية حجة منطقيّة في مخاطبة الآخر استمراراً لحوار الطرشان الذي أصبح يسود عَلاقتنا مع الآخر منذ زمن، خاصة بعد أحداث ١١ أيلول.

ثم تحدث الأستاذ **عثمان هاشم** حول ما يواجهه العرب والمسلمون من ممارسات سبقت أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر، في إطار مجتمع الولايات المتحدة الأمريكية، فطرح عدداً من المسلمات، منها: أن المجتمع الأمريكي مجتمع مؤسسات؛ وعليه لا بد من تحديد المؤسسات الشرعيّة التي ينبغي مخاطبتها، وهي المؤسسات الدستورية بمختلف أشكالها: مؤسسات المجتمع المدني الإعلاميّ، والمؤسسات الدينية، ومؤسسات العمل الخيريّ، ومجموعات الضغط.

وأعاد الأستاذ هاشم النظرة السلبيّة لدى الغرب تجاه العرب والمسلمين، التي تصل أحياناً إلى درجة الاستعداء، إلى مرحلة الحروب الصليبيّة. وقد تعمقت جذور هذه النظرة من خلال فلسفة العمل الكنسيّ، وازدادت حدّة التوجهات المعادية للعرب في الولايات المتحدة بعد قيام دولة إسرائيل. وتمكّنت المؤسّسات الصهيونية واليهودية من العمل على إدامة المشاعر السلبية ضد العرب عن طريق العمل المؤسّسيّ.

ودعا الأستاذ هاشم إلى ضرورة تحديد من هو المخاطَب الذي يجب التوجه إليه، وأن لا يقتصر الخطاب على مخاطبة الذين يخالفون الرأي، بل أن يشمل كل مستمع، مع أهمية أن يتم الارتكاز على المؤسسات الإعلامية باعتبارها الوسائل الأكثر تأثيراً.

وأشار إلى أهمية اعتماد آلية تنسيق في هذا الإطار، مثل التشبيك بين مراكز البحوث والجامعات ومؤسسات المجتمع الأهلي. ومن المفيد استحداث وَحْدة صغيرة عاملة تأخذ على عاتقها العمل على التنسيق بين الجهات المعنية داخل المجتمع العربي. والأساس أن تأتي الموارد والقدرات على شكل إسهامات طوعية غير مشروطة من الجامعات العربية ومن منتدياتنا الفكرية.

وقال الأستاذ هاشم : السؤال الذي يطرح نفسه هنا: كيف يمكن لنا أن نستقطب وننمّي الصلة مع أولئك النفر من أصحاب الفكر الأمريكيين الذين يتحدثون عن الأمور بموضوعية ونزاهة، رُغم التشويش الهائل الذي يتعرضون له؟ وأخيراً تساءل: كيف يمكن أنْ نهتديَ إلى إشراكهم معنا في منتدياتنا وحواراتنا وفكرنا ومقترحاتنا نحو تحسين العَلاقات، ونحو الوصول بعالمنا إلى آفاق جديدة يعمّ فيها الوفاق والوئام والتعايش باحترام متبادل؟

وأخيرا، وليس آخراً، ضمن رؤيته للعربي والمسلم في الغرب، قال الدكتور **عدنان السيد حسين**: إن هناك خلطا في الرؤية الغربية بين العربي والمسلم؛ إضافة إلى جهل الغرب بواقع العالمين العربي والإسلامي بشكل تفصيلي. فالكتب المدرسية والمناهج تتحدث عن العرب وحضارتهم باختصار شديد، ولا يوجد اهتمام بالحضارة الإسلامية؛ إضافة إلى وجود دراسات مشوهة عنها أو قاصرة.

وبيّن أن الإعلام والفكر المعاديْن الأمريكيين نجحا في ربط الصورة الإرهابية بالعرب، مشيرا إلى أن صورة العربي في الغرب الأوروبي أفضل من تلك الموجودة في الغرب الأمريكي.

وقال: إن مجافاة الديمقراطية وحقوق الإنسان في الكثير من الدول العربية، إضافة إلى أمراض الطائفية والعشائرية والإقليمية الجهوية ومحدودية فكرة المواطن وضعف مؤسسات الدولة إلى حد بعيد والاندفاع وراء المنافع الشخصية عند قطاع واسع، خاصة في صفوف المثقفين، أدت كلها إلى تثبيت هذه الصورة السلبية عن العرب والمسلمين.

وحدد الدكتور عدنان نقاطاً عدة يجدر بالعرب - مفكريهم ومثقفيهم ومؤسساتهم - العمل من خلالها، ومنها أن الحوار الحضاري مع الغرب يكون من منطلق التعارف وليس من منطلق الإدانة، كما يكون الإيمان الإسلامي بالمسيحية من منطلق القران والسنة.

ودعا إلى مشاركة الغرب في همومه ومشكلاته الاقتصادية والاجتماعية على قاعدة التعاون الدولي، وإقامة علاقة مع المجتمع المدني من خلال الجمعيات والنقابات والأحزاب، والانخراط في المنظمات العالمية غير الحكومية، وتعزيز العلاقة مع لجان الدفاع عن حقوق الإنسان في الغرب، على قاعدة الإيمان والالتزام المشترك بحقوق الإنسان.

وحث على المساهمة في حملة عالمية لمكافحة أسباب الإرهاب: الفقر، والجهل، والمرض، والتهميش السياسي والاقتصادي والثقافي، وفي تطوير التشريعات الداخلية العربية لمكافحة الإرهاب الداخلي وإظهار ذلك عالميا؛ والمساهمة في الأنشطة الثقافية والسياسية والاقتصادية الغربية، خاصة تلك المتعلقة بالشرق الأوسط.

وقال إن لتجنب إحراج أصدقائنا في الغرب، علينا مراعاة مصالحهم ومصالح بلادهم؛ إضافة إلى تجنب نقل النزاعات العربية العربية إلى داخل الغرب، وهذه مسألة مهمة ودقيقة، ورفض فكرة صدام الحضارات أو الصراعات الدينية والطائفية، والتركيز على الحوار الحضاري والتعامل الدولي والإنساني.

واقترح الدكتور عدنان إنشاء فضائية عربية من أجل مخاطبة الغرب باللغة الإنجليزية وإدارتها من إطار القطاع الخاص؛ على أن تقوم الجامعة العربية بتوجيهها سياسيا وثقافيا وحضاريا كي تتمكن من عرض القضايا العربية بموضوعية، خاصة قضية فلسطين؛ شرط ألا تنزلق إلى النزاعات العربية العربية.

بعد ذلك دار نقاش عام؛ ثم انقسم الحضور إلى ثلاث



مجموعات لدراسة ثلاثة محاور:

المجموعة الأولى: «العرب والعرب»، برئاسة الدكتور أحمد صدقي الدجاني، ومقررها الدكتور مهدي الحافظ. وبحثت هذه تحديد الخصائص السلبية التي نعترف بوجودها، داخل الأقطار العربية، وضرورة معالجتها.

المجموعة الثانية: «العرب والعالم»، برئاسة الدكتور عبد العزيز حجازي، ومقررها الدكتور حسن حنفي. وعملت هذه المجموعة على تحديد المفاهيم والمضمون للخطاب العربي، وأسلوب تطويره وتقديمه، وتحديد الوسائل والقنوات الملائمة للاتصال المؤسسي داخل لمجتمعات الغربية في أمريكا وأوروبا، أولا، وغيرها من مناطق العالم، ثانياً.

أما **المجموعة الثالثة** فقد تناولت «إشكالية بناء الإطار المؤسسي وتنسيقها». وترأسها الأستاذ عبد اللطيف الحمد، وكان مقررها الدكتور طاهر كنعان.

وعقد المشاركون صباح اليوم التالي جلسة عمل عامة برئاسة سمو الأمير الحسن عرض خلالها رؤساء المجموعات ما تم التوصل إليه. وبناء على ذلك، صدر البيان الختامي الآتي للملتقى.



منتـدى الفكـر العربـي

ملتقى

«الخطاب العربي: المضمون والأسلوب»

البتراء، ٣-٤ أيار/مايو ٢٠٠٢

البيان الختامي

بدعوة من صاحب السمو الملكي الأمير الحسن بن طلال، رئيس منتدى الفكر العربي وراعيه، اجتمع ما يزيد على خمسين مفكراً عربياً في البتراء، يومي ٣-٤ أيار/مايو ٢٠٠٢، في خلوة فكرية حول «**الخطاب العربي: المضمون والأسلوب**».

عقدت الجلسة الافتتاحية يوم الجمعة الموافق ٢٠٠٢/٥/٣ برئاسة سمو الأمير الحسن. وتم فيها عرض إشكالية الخطاب العربي وأسلوبه، ومراجعتهما؛ إضافة إلى بعض المداخلات المبدئية لبعض المفكرين، تبعها نقاش عام.

ثم انقسمت الندوة إلى ثلاث جلسات متزامنة، تصدت كلّ منها لمحور من ثلاثة محاور:

الأول: «العرب والعرب»، لتحديد الخصائص السلبيّة التي نعترف جميعاً بوجودها داخل الأقطار العربية، تمهيداً لمحاولة معالجتها.

الثاني: «العرب والعالم»، لتحديد المفاهيم الخاصة بالخطاب العربي ومضمونه، وأسلوب تطويره وطرحه؛ إلى جانب تحديد الوسائل والقنوات الملائمة للاتصال المؤسسي بالمجتمعات الغربية في أمريكا وأوروبا خاصة، وبسائر المجتمعات في العالم.

والثالث: «إشكاليّة بناء الإطار المؤسسي وتنسيقه».

كانت أهم النقاط التي نوقشت في محور «العرب والعرب»:

١) إن الخلل الأساسي في المسيرة العربية خلال العقود الأخيرة يكمن في غياب البناء المؤسسي، أو ضعفه، على صعيد الدولة والمجتمع. ويعود ذلك إلى غياب الديمقراطية باعتبارها أسلوباً للحكم، ومجموعة قيم وممارسات، لا على صعيد العلاقة بين الدولة والمجتمع فحسب، بل بين المواطنين كذلك؛ الأمر الذي انعكس من خلال سيادة الرأي الواحد والفكر الشمولي، وأسهم في زعزعة الوحدة الوطنية وإضعاف النسيج الاجتماعي للدولة. ومن مظاهر ذلك: القصور في الاستجابة للحقوق الأساسية للأقوام والملل الأخرى في بعض الأقطار العربية، وتفاقم العجز إزاء مواجهة التحدّيات الخارجيّة.

٢) بروز تباين في الفهم الصحيح للإسلام، سواء كان ذلك على صعيد المفاهيم والتنظير أو أساليب العمل والتطبيق، نتيجة لانبعاث حركات إسلامية ذات توجهات سياسية برزت في أوضاع تاريخية معقدة. وهنا أكّدت أهمية المنهج الوسطي الإسلامي بوصفه منبراً للتلاقي مع القيم والمعايير العالمية التي أنتجتها الحضارة الإنسانية الشاملة، ومنها الإعلان العالميّ لحقوق الإنسان. إن من شأن هذا المنهج أن يصون صورة الإسلام، ويدرأ عن المسلمين موجات التشويه والاستعداء المغرضة التي تغذيها دوائر خارجية. كما أُكّدت أهمية توصيل الرسالة للملأ أن الحضارة العربية الإسلامية حضارة تعددية تتميز بخصب تنوعها، وبتسامحها ورفضها لكلّ صيغ التعصب.

٣) الحاجة إلى فهم صحيح للعَلاقة مع العالم الخارجي على أساس تفادي العزلة والانغلاق، والسعي إلى التفاعل الإيجابي مع المتغيرات العالمية، بهدف الإفادة من الفرص المتاحة، ومجابهة أي أخطار محدقة. ولعلّ من مستلزمات ذلك بناء القدرة الذاتية العربية، وتعزيز الإمكانات التنافسية بامتلاك ناصية العلم والمعرفة ومقومات الثورة التكنولوجية، لا سيما في ميدان المعلومات والاتصال والتكنولوجيات المتقدمة.

٤) أهمية إجراء إصلاح حقيقيّ وجذريّ على أنظمة التربية والتعليم وبرامجها بهدف تلبية الحاجات الإنمائية للمجتمع، وتطوير الموارد البشرية، والقضاء على التخلف، والانطلاق في طريق الحداثة ومكافحة الأمية، وتعزيز التفكير العلميّ، واللحاق بركب التقدّم

في العالم.

٥) إن الفشلَ في قيام تضامن عربي جادّ، ضمن إطار مؤسسي راسخ، إنما يكمن في غياب الإرادة السياسية للدول العربية؛ وهو جانب لا يُمكن توفيره بمعزل عن اعتماد الديمقراطية وحكم القانون والمشاركة الشعبية الجادّة والفعّالة. ومما له أهميّة خاصة في هذا الصدد هو تحديد برامجَ عملية مدروسة للتكامل الاقتصادي العربي على أساس المصالح المادية والثقافية، وحاجات التنمية المشتركة، بوصفها طريقاً لبعث الحياة في النظام الرسمي العربي، وأداةً لا غنى عنها لحماية الأمن القومي وخدمة المصالح العربيّة المشتركة.

٦) على الصعيد القومي، تبرز الحاجة إلى تعزيز الروابط بين منظمات المجتمع الأهلي، وإلى إيجاد إطار شعبي متنوّع المراكز والاهتمامات، في ظلّ مُناخ ديمقراطي يصون استقلاليّة هذه المنظمات ويطوّر مبادراتها الحُرّة البناءة .

وكانت أهم النقاط التي نوقشت في محور «العرب والعالم»:

١) إن العالم ليس أوروبا وأمريكا فقط؛ بل يشمل أيضاً الشرق ممثلاً بالصين والهند وآسيا الوسطى وماليزيا وأندونيسيا، حيث موطن أكثر من أربعة أخماس سكان المعمورة؛ كما يضم أفريقيا وأمريكا اللاتينية ودول الجوار مثل إيران وتركيا.

٢) أصبحت صورة العرب والمسلمين في الغرب مرتبطة بالعنف والإرهاب والتخلّف والتسلّط والتبعية. كما ارتبطت صورة الغرب عند العرب بالاستعمار والعدوان والهيمنة والمركزية والمادية. وهذان هما الخطابان الشائعان، مع بعض الاستثناءات.

٣) يمكن اقتراح مضمون الخطاب العربي على النحو الآتي:

١) مراجعة خطابنا السائد ونقده، ومعالجة ما فيه من خلل في التواصل مع الذات (الوعي بالذات) والتواصل مع الآخر (الوعي بالآخر)؛ إضافة إلى العناية ببنية الخطاب ومحتواه المعرفي.

٢) الوعي بحجم المتغيرات ونوعها، التي طرأت على الساحة الدولية، والتوجه نحو الجذور والعَصَب والمؤسسات الأهلية هناك.

٣) البناء النظري للخطاب العربيّ الجديد، بهدف الخروج بخطاب متماسك يفسّر الواقع ويقدم الإمكانات المادية الكفيلة بتغييره.

٤) الجديد المنشود في الخطاب العربي يتحاشى المبالغة والتشدد؛ ويركز على الأولويات في برامجه؛ ولا يغرق في الماضي بديلا عن الانشغال في الحاضر؛ ويستشرف الغد ويعدّ العدة له؛ ويبتعد عن استعداء الغرب؛ ويعرض الإشكاليات التي يواجهها (المرأة / الدين / الديمقراطية/ الإرهاب/ النهضة ... إلخ) بشكل مباشر ودقيق وغير ملتبس، دفاعاً عن الذات؛ ثم يضع المفاهيم التي تعبر عن المرحلة التاريخية الراهنة، كالإصلاح والنهضة والثورة .

٥) الخطاب العربي المطلوب، والمرغوب فيه، هو خطاب منفتح على الآخر، مبادر وناقد للذات وللآخر؛ وليس خطاباً دفاعياً أو هجومياً أو ذا وجهين: واحد للداخل وآخر للخارج.

وأهم الآليات لتحقيق هذا المضمون هي:

١- العمل على إنشاء مركز بحثي في أمريكا من الأساتذة العرب المقيمين هناك للتأثير في الرأي العام الأمريكي وآليات صنع القرار؛ إضافة إلى الاستفادة من الأصدقاء والمستعربين والكتاب المتعاطفين والمنظمات غير الحكومية والجمعيات الصديقة لغرض توجيه دعمهم وتأييدهم لصالح الخطاب العربي.

٢- دعم مركز المعلومات في جامعة الدول العربية بإنشاء موقع متقدم على الإنترنت للتعريف بالقضايا العربية .

٣- تعزيز دور منتدى الفكر العربي في تحديث الخطاب العربي والتشبيك مع المراكز المماثلة .

٤- إنشاء صندوق لتمويل هذا النشاط من مصادر حكومية وشعبية.

٥- تحديد السبل لاشراك المؤسسات الرسمية في هذه المساعي.

٦- دعوة العناصر الشابة للاشتراك في المنتدى، وفقاً للمعايير والضوابط المعتمدة.

أما أهم النقاط في «إشكالية بناء الإطار المؤسسي وتنسيقه» فكانت:

١) إن الساحتين الأمريكية والإسرائيلية هما في الوقت الحاضر، وفي المستقبل المنظور، الأكثر أهمية والأعظم مردودا للجهود والموارد المطلوب بذلها لإيصال الخطاب العربي وضمان تأثيره.

٢) في الساحة الأمريكية بالذات ، من الضروري دعم مؤسسات الجالية العربية وبرامجها لتعزيز دورها في الحياة السياسية الأمريكية، مع التركيز على جيل

الشباب وتطوير صلاتهم اللغوية والثقافية بالوطن الأصلي، دون أن ينتقص ذلك من ولائهم للوطن الذي هاجروا إليه. وفي هذا الصدد، اقترح بعض المشاركين مشروعات محددة هي باختصار:

١- إنشاء «دارة أفكار» (Think Tank) تضم نخبة من الباحثين والمفكرين والخبراء في الساحة الأمريكية.

٢- تنفيذ برامج لتدريب القيادات الشابة الواعدة.

٣- تنفيذ برامج تلفزيونية إخبارية منتظمة.

٤- تنفيذ برامج تبادل زيارات، لا سيما بين الإعلاميين ورجال الدين والمثقفين المسيحيين.

٣) رفع توصية إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بتعزيز جهود الجامعة في هذا الشأن، باعتبارها المظلة المقبولة من الجميع، والاهتمام بصورة خاصة بإنشاء موقع على الإنترنت يعكس التنسيق والتبادل المعلوماتي بين جميع المؤسسات والأطراف المشاركة في جهود التعبير عن الخطاب العربي وإيصاله إلى أهدافه.

٤) تأسيس وحدة في منتدى الفكر العربي تتولى المتابعة والتنسيق بين مختلف الجهات والمؤسسات التي تعمل على صياغة عناصر الخطاب العربي وإيصاله لأهدافه، مع رصد الموارد الضروريّة لهذه الوحدة.

٥) ما تقدم ذكره من مقترحات يمثل الحد الأدنى في هذا المجال لما من شأنه أن يُحقق تأثيراً مجدياً على الساحة الدولية. فعلى سبيل المثال: إن إحداث تأثير حاسم في الموقف الأمريكي يتطلب مواردَ مالية تقدّر بما لا يقل عن ١٠٠ مليون دولار سنويا على مدى عشر سنوات.

إن المنتدى مطالب ببلورة خطابه الخاص، للأمة والعالم، وصياغته بوصفه محصلة لنشاطه الفكري الخصب ولتحليله الأوضاع الجديدة والتحديات الماثلة. وهذا من شأنه أن يوفر الحرية والمرونة لرسم تصور موضوعي شامل للواقع وللمهمات الواجب إنجازها. هنا تبرز الحاجة إلى الإفادة من الإنجازات الفكرية للمنتدى التي تحققت منذ تأسيسه والى القيام بتوثيقها وتيسير نشرها على نطاق واسع. كما لا بد من الإشادة بالدور الريادي لسمو الأمير الحسن في هذا المقام، وفي قيادة المنتدى بحكمة ودأب وعقل مفتوح وبديمقراطية وإنسانية، رغم الصعوبات الكبيرة التي واجهت المنتدى وتواجهه.

خاتمة

وختاماً، يُعبّر المشاركون في هذا الملتقى الفكري عن ارتياحهم البالغ للجو البناء والصريح الذي خيّم على مناقشاتهم، وأتاح لهم تفاعلا مثمراً للآراء وتبادل وجهات النظر على النحو الايجابيّ الذي تجسد في إصدار هذا التقرير وما تضمنه من نتائج وتوصيات.

كما يُعرب المشاركون عن ثقتهم الأكيدة بأنّ تحويل هذه النتائج والتوصيات الى وقائع حية ملموسة سيكون موضعَ اهتمام وحرص ومتابعة لا من جانب منتدى الفكر العربي وحسب، بل أيضاً من جانب المفكرين العرب، ومراكز البحوث والمؤسسات الإقليميّة والأهليّة العربيّة؛ الأمر الذي يستدعي التفكير بوضع خطة عمليّة مدروسة بعيدة المدى لتعاون فعّال مع جميع الجهات العربية والدولية بما من شأنه أن يُعزز ويطوّر العمل المشترك وصولاً للغايات المنشودة.

كذلك يغتنم المشاركون هذه الفرصة ليُعبروا عن فائق تقديرهم واعتزازهم بشخص سمو الأمير الحسن، رئيس المنتدى وراعيه، الذي أتاح لهم هذه المناسبة للالتقاء والتدبّر والبحث المشترك في أحوال الأمة وهمومها الفكرية في هذه الأوقات العصيبة.

كما يُشيدون بحسن ضيافته ورعايته، ويتقدّمون بالشكر الوافر إلى الأمانة العامة للمنتدى على كل ما بذلته من جهد عظيم كريم لإنجاح هذا الملتقى.

المشاركون

١-الأستاذ ابراهيم عز الدين
مدير عام مؤسسة عبد الحميد شومان
عمّان، الأردن

٢- الأستاذ أحمد حمروش
كاتب صحفي ورئيس اللجنة المصرية للتضامن
القاهرة، جمهورية مصر العربية

٣- الدكتور أحمد صدقي الدجاني
مفكر ومجمعي
القاهرة، جمهورية مصر العربية

٤- الدكتور أسامة الخالدي
مستشار علمي
عمان، الأردن

٥- الدكتور إيهاب سرور
الرئيس التنفيذي/ الجمعية المصرية البريطانية للأعمال
القاهرة، جمهورية مصر العربية

٦- الدكتور جورج قرم
وزير المالية السابق
خبير اقتصادي ومالي
بيروت، لبنان

٧- الأستاذ حاتم بن عثمان
وزير مستشار لرئيس الجمهورية السابق
تونس، الجمهورية التونسية

٨- الدكتور حازم الببلاوي
مستشار صندوق النقد العربي
أبو ظبي - دولة الامارات العربية المتحدة

٩- الدكتور حسن حنفي حسنين
أستاذ بقسم الفلسفة
كلية الأداب - جامعة القاهرة
القاهرة، جمهورية مصر العربية

١٠- لأستاذ رشيد محمد المعراج
مدير عام الشركة العربية للاستثمارات البترولية
الدمام، المملكة العربية السعودية

١١- الدكتور زياد عسلي
رئيس اللجنة الأميريكية لمكافحة التمييز
(ADC) واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية

١٢- الاستاذ سمير حباشنة
رئيس مجلس إدارة شركة ملح الصافي
عمان، الأردن

١٣- الدكتور طاهر كنعان
امين عام المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا
عمان ، الأردن

١٤- الدكتور عبد العزيز حجازي
رئيس مجلس وزراء مصر السابق
القاهرة، جمهورية مصر العربية

١٥- الأستاذ عبدالله كنعان
أمين عام اللجنة الملكية لشؤون القدس
عمان، الأردن

١٦- الأستاذ عبد الملك الحمر
رئيس مجموعة الحمرا التجارية
أبو ظبي، دولة الامارات العربية المتحدة

١٧- الأستاذ عبد اللطيف الحمد
رئيس مجلس الإدارة ومدير عام الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي
الكويت

١٨- الاستاذ عثمان هاشم
مستشار مستقل
الولايات المتحدة الأمريكية

١٩- الأستاذ عدنان أبو عودة
مستشار سياسي لجلالة الملك عبدالله الثاني سابقا
عمان ، الأردن

٢٠- الدكتور عدنان السيد حسين
أستاذ في كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية
الجامعة اللبنانية
بيروت، لبنان

٢١- الاستاذ عصام الجلبي
مستشار اقتصادي ، وزير الطاقة السابق في العراق
عمان، الأردن

٢٢- الدكتور علي عتيقة
أمين عام منتدى الفكر العربي
عمان، الأردن

٢٣- المهندس عمر هاشم خليفتي
رئيس مجلس إدارة شركة زكا
جدة، المملكة العربية السعودية

٢٤- الشريف فواز شرف
وزير وسفير أردني سابق
عمان، الأردن

٢٥- الأستاذة ليلى شرف

عضوة في مجلس الأعيان الأردني سابقا

عمّان، الأردن

٢٦- الأستاذ ماجد قطيشات

أمين عام منتدى الشباب العربي

عمّان، الأردن

٢٧- الأستاذ محسن العيني

رئيس وزراء يمني سابق

القاهرة، جمهورية مصر العربية

٢٨- الدكتور محمد حمدان

مستشار الجامعة العربية المفتوحة

عمّان، الأردن

٢٩- الدكتور محمد الفنيش

مستشار اقتصادي

الولايات المتحدة الأمريكية

٣٠- الأستاذ محمد عبد الكافي

كاتب صحفي

مدريد، إسبانيا

٣١- الدكتور محمد عدنان البخيت

مقرر لجنة تاريخ بلاد الشام

الجامعة الأردنية

عمّان ، الأردن

٣٢- الدكتور محمد فرج الدغيم

أستاذ اللغة العربية في جامعة قار يونس

بنغازي، ليبيا

٣٣- الأستاذ محمود الشريف

رئيس التحرير المسؤول/ جريدة الدستور

عمّان، الأردن

٣٤- الدكتورة مرفت تلاوي

الأمين التنفيذي /اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

بيروت، لبنان

٣٥- الاستاذ مطهر السعيدي

سفير اليمن في المملكة المتحدة

٣٦- السيد منتصر مرعي

«إسلام أون لاين نت»

عمّان، الأردن

٣٧- الدكتور منذر حدادين

مستشار سمو الأمير الحسن

مجلس الحسن

عمّان، الأردن

٣٨- الأستاذ ميشيل حمارنة

مستشار سمو الأمير الحسن

عمّان، الأردن

٣٩- الأستاذ منصور خالد

رئيس مجلس الامناء مؤسسة السودان للمعلومات والابحاث

القاهرة، جمهورية مصر العربية

٤٠- الدكتورة منى مكرم عبيد

رئيس مجلس إدارة جمعية النهضة بالتعليم

جمهورية مصر العربية

٤١- الدكتور مهدي الحافظ

رئيس الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية

بيروت، لبنان

٤٢- الأستاذ الهادي البكوش

وزير أول سابق في الجمهورية التونسية

تونس، الجمهورية التونسية

٤٣- السيد هشام جعفر

رئيس تحرير «إسلام أون لاين نت»

القاهرة

٤٤- الدكتور هشام الخطيب

مستشار

عمّان، الأردن

٤٥- الدكتور همام غصيب

مدير ادارة الدراسات والبرامج

منتدى الفكر العربي ومجلس الحسن

عمّان، الأردن

٤٦- الدكتور يوسف الحسن

مدير عام المعهد الدبلوماسي

أبو ظبي، دولة الإمارات

٥٠ مثقفا عربيا عقدوا خلوة في البتراء (الأردن)، وخلصوا إلى توصيات لتحفيز العمل العربي في السياسة والفكر؛ كما تبنوا فكرة تعدّد السياسات والتقائها عند قاسم مشترك. هنا مقال من أحد المشاركين يستطرد إلى أفكار أخرى عن تأثير عربي في السياسة الأمريكية.

مراجعة الذات والحاجة إلى خطاب عربيّ رصين*

د. مهدي الحافظ**

«الخطاب العربي - أو أزمة الخطاب العربي» - بات اليوم حديثا مكرورا وربما باهتا من كثرة ما رافقه من التباسات وأضاليل. وهو أمر يدعو للتدبر الهادىء والمناقشة الصريحة، ليس فقط بهدف السعي إلى صوغ خطاب عربي رصين نابع من حاجات تطورنا في المرحلة الراهنة وطموحات شعوبنا نحو مستقبل أفضل، بلل إن الحاجة أيضا إلى مجاراة روح العصر بمفهومها الإنسانيّ والعادل واللحاق بركب التقدم العلمي العاصف.

ولعل نقطة البداية تتركز على ضرورة التحذير من وجود أو إمكانية خلق خطاب عربي موحد. ومرد ذلك يعود ببساطة إلى مفهوم الخطاب ودلالاته: إذ إنه لا يتعدى أن يكون تعبيرا عن مواقف وسياسات إزاء طائفة من القضايا والمعضلات، سواء كانت داخلية أو خارجية. وهو، بهذا التعريف، يصعب أن يكون موحدا، بل إنه من الطبيعي أن يكون متنوعا، وربما متباينا في حدود ما، بحكم ارتباطه بمصالح الدول والفئات والأوساط ذات الرؤى والتطلعات غير المتناظرة.

وهنالك تساؤل مشروع عن جدوى الاندفاع في مشروعات وجهود مضنية لصوغ خطاب عروبي موحد ازاء قضايا مفتعلة لا تخلو من غرض دفين. ولعل ابرزها وأشدها صخبا ما سُمي «صراع الحضارات» أو «صراع الأديان»، وما اقترن به من استطرادات وبدع وابتعاد من الواقع العالمي ومعضلاته الحقيقية. فليس من المعقول أو المقنع أن تنجرّ اوساط عربية إلى سجال عقيم حول هذه المسألة بسبب مقال لكاتب مغمور أو آراء مفكر آخر أو نتيجة لمماراسات محدودة ومنبعثة من عوامل أخرى. والغريب أن الصدى الذي أحدثته مقالات فوكوياما وهنتنغتون في أوساطنا تبلغ شأوا أعلى بكثير مما تركته من أثر في شعوب الغرب ومفكريه. وربما لم يتوقف عندهما إلا أولئك المرتبطون بهدف سياسي معين أو الساعون لاستخدام هذه البدعة ستارا للترويج لمصالح معينة ومشروعات مريبة للهيمنة على مصائر الشعوب الأخرى ومواردها وثرواتها. فلم يشهد التاريخ صراعا بين الحضارات على النحو الذي ذكر وأذيع خلال السنوات الأخيرة؛ بل كانت الرابطة بين الحضارات الإنسانية هي غالبا رابطة تفاعل وتسابق نحو الأفضل. وما اندثار بعض المظاهر الحضارية سوى تعبير موضوعي عن الحاجات التاريخية إلى المجتمعات المتجددة دوما. من هنا كان الفخ الذي وقع البعض فيه، فتوهم نزاهة هذه الدعوة؛ في حين كانت هي في الأساس تحريفا لطبيعة الصراع في العالم القائم على صراع المصالح وصراع السياسات المعبرة عنها. لهذا يمكن ان نتفهم بعض التساؤلات التي أثيرت قبل سنوات في شأن الحكومة من دعوة الرئيس الإيراني محمد خاتمي إلى ما سُمي حوار الحضارات، ثم تكريس الأمم المتحدة العام ٢٠٠١ هذا الشعار، في وقت تعاني فيه شعوب العالم معضلات أخطر وتقاسي غالبيتها من آثار التفاوت الاقتصادي والاجتماعي السائد بين شمال العالم وجنوبه، النابع من ظلم النظام الاقتصادي الدولي وإجحافه ومجافاته مصالح البلدان الفقيرة.

ولم يكن الانجرار وراء هذه الدعوة سوى رد فعل مبتسر وغير محسوب العواقب، أفضى إلى إضعاف الانتباه إلى المشكلات الدولية الملتهبة الكامنة في السياسات المتبعة (وبميزان القوى) من الدول الصناعية الكبرى. ثم جاءت أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ لتغذي هذه الدعوات، مقترنة بافتعال موجات من التشويه والعداء ضد العرب والمسلمين، لا سيما من الأوساط الصهيونية المناوئة أصلا للقضايا العربية.

هذه التساؤلات وغيرها كانت وراء اللقاء الفكري (الخلوة) الذي عقده منتدى الفكر العربي في مدينة البتراء (الأردن) في الفترة ٣-٤ آيار/مايو ٢٠٠٢، وشارك فيه أكثر من خمسين مثقفا من أقطار عربية ومن الجاليات العربية في أمريكا الشمالية وأوروبا. وتركز هدف اللقاء على تطوير مضمون الخطاب العربي وأسلوبه. وفي الواقع، شهد اللقاء نقاشا مثمرا وجادا وصريحا حول الكثير من القضايا والإشكالات الماثلة على الصعيد العربي والدولي. وبحث أيضا في سبل التأثير في

* عن **الحياة** اللندنية: ٢٠٠٢/٥/١١.

** كاتب عراقي؛ رئيس الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية؛ عضو مجلس أمناء المنتدى.

الرأي العام الخارجي وابراز الطبيعة العادلة والمشروعة للقضايا العربية، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية. واللافت كان تبني المشاركين إمكانية تعدّد الخطابات العربية بفعل التنوع الفكري والسياسي الذي تزخر به الساحة العربية، على مستوى الحكومات أو المنظمات الأهلية، والتشديد على ضرورة بناء أرضية مشتركة من الناحيتين الفكرية والاعلامية من شأنها أن توفر أوسع فعل مشترك وفق أهداف وغايات مشتركة ازاء التحديات الخارجية. لذلك كان اللقاء حريصا على صوغ خطاب خاص باسم المنتدى ليعبر عن قناعات المنتسبين إليه ورؤيتهم ازاء القضايا المطروحة. وكان من أهم ما توصل إليه مجموعة التحليلات المتعلقة بمراجعة التجربة العربية خلال العقود الماضية وما أسفرت عنه من نتائج سلبية وإيجابية، والاستناد إليها لبلورة خطاب عربي جاد. ذلك أن تحليل الاسباب والعلل الذاتية لمسيرة التطور في البلدان العربية يجب أن يكون مدخلا لأي توجه (خطاب) للإصلاح الداخلي وللتعامل مع العالم الخارجي. وهنا جرى التشديد على الموضوعات الأساسية الآتية:

١) يكمن الخلل الأساسي في المسيرة العربية خلال العقود الأخيرة في غياب أو ضعف البناء المؤسسي على صعيد الدولة والمجتمع. ويعود ذلك إلى غياب الديمقراطية كأسلوب في الحكم وكقيم وممارسات على صعيد العلاقة بين الدولة والمجتمع وفيما بين المواطنين. وانعكس ذلك في سيادة الرأي الواحد والفكر الشمولي، وأسهم في زعزعة الوحدة الوطنية وإضعاف النسيج الاجتماعي للدولة. ومن مظاهر ذلك: القصور في الاستجابة للحقوق الأساسية للأقوام والملل الأخرى في بعض الاقطار العربية، وتفاقم العجز في مواجهة التحديات الخارجية.

٢) بروز تباين في فهم الاسلام الصحيح، سواء كان ذلك على صعيد المفاهيم أو أساليب العمل، نتيجة لانبعاث حركات اسلامية في اوضاع تاريخية معقدة وذات توجهات سياسية معينة. وهنا جرى التشديد على أهمية المنهج الوسطي الاسلامي بصفته منبرا للتلاقي مع القيم والمعايير العالمية التي أنتجتها الحضارة الانسانية الشاملة، ومنها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان؛ هذا المنهج الذي من شأنه أن يصون صورة الإسلام ويدرأ عن المسلمين موجات التشويه والاستعداء المغرضين اللذين تغذيهما دوائر خارجية. كما يتعين تأكيد كون الحضارة العربية الإسلامية حضارة تعددية وذات تنوع خصب، وتتميز بفضيلة التسامح ورفض التعصب والتطرف.

٣) الحاجة إلى فهم صحيح للعلاقة مع العالم الخارجي، على أساس تفادي العزلة والانغلاق، والسعي إلى التفاعل مع المتغيرات العالمية بهدف الافادة التامة من فرصها ومجابهة اخطارها بنجاح. ولعل من مستلزمات ذلك بناء القدرة الذاتية العربية وتعزيز الامكانات التنافسية، بامتلاك ناصية العلم والمعرفة واستيعاب معطيات الثورة التكنولوجية، لا سيما في ميدان المعلومات والتقانات الرفيعة.

٤) التشديد على القيام بإصلاح حقيقي وجذري لأنظمة او برامج التربية والتعليم، بهدف تلبية الحاجات الانمائية للمجتمع، وتطوير الموارد البشرية، والقضاء على التخلف، والانطلاق في طريق الحداثة ومكافحة الأمية وتعزيز التفكير العلمي واللحاق بركب التقدم في العالم.

٥) عدم وجود تضامن عربي جاد ضمن اطار مؤسسي راسخ، نظراً لغياب الإرادة السياسية للدول العربية. وهذه لا يمكن توافرها دون إشاعة الديمقراطية وحكم القانون والمشاركة الشعبية الجادة والفاعلة. ومما له أهمية خاصة تحديد برامج عملية مدروسة للتكامل الاقتصادي العربي على أساس المصالح المادية والثقافية وحاجات التنمية المشتركة، بصفتها طريقا لبعث الحياة في النظام الرسمي العربي كأداة لا غنى عنها لحماية الأمن القومي وخدمة المصالح العربية.

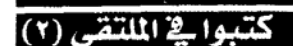
٦) كما تبرز الحاجة على الصعيد القومي إلى تعزيز الروابط بين منظمات المجتمع الأهلي وخلق إطار شعبي متنوع المراكز والاهتمامات في مُناخ ديمقراطي يصون استقلالية هذه المنظمات ويطور مبادراتها.

٧) أما بالنسبة إلى هدف كسب الرأي العام الأمريكي، والعالمي بوجه عام، فيتطلب ان نحسن استخدام وسائل الاعلام (الصحف والمجلات والأكثر أهمية التلفزيون)، وتوظيف خبراء عرب ذوي كفاية وخبرة مشهودتين في معركة العلاقات العامة وتسليحهم بمنطق رصين من الوقائع والحجج، فضلا عن لغة وخطاب مقنعين. كما يتعين التفكير بتأسيس «دارة فكرية» عربية (Think tank) في أمريكا، تضم أكاديميين عربا وعربا أمريكيين لتتولى هذه المهمة. وتكون محورا لإقامة مجموعة ضغط عربية فاعلة في الولايات المتحدة.

ومن المفيد أن نشير إلى الدور الخطير الذي تلعبه اللجنة الأمريكية الاسرائيلية للشؤون العامة المسماة (إيباك AIPAC) كمبرر لتأسيس الدارة الفكرية المقترحة هنالك. مقال للصحافي البريطاني ريتشارد بيستون في جريدة «التايمز» (*Times*) البريطانية (٢٠٠٢/٤/٢٤) يفيد أن (إيباك) سعت لدى الكونغرس الأمريكي وحملته في العام ٢٠٠٠ فقط على إصدار مئة قانون لمصلحة اسرائيل، بما فيها التشريع المتعلق بالمعونة المالية الكبيرة المقدمة لها البالغة ثلاثة بلايين دولار. ويخلص المقال إلى استنتاج لافت ومثير فيقول: «هناك قانون غير مكتوب لكنه محط التزام واسع في الوسط السياسي الأمريكي، مفاده أن مساندة اللوبي اليهودي تشكل عنصرا جوهريا لأي سيرة سياسية ناجحة. كما أن التعبير عن أي معارضة علنية لاسرائيل من شأنه أن يقود صاحبه إلى انتحار سياسي».

ويضيف أن المؤتمر الأخير لإيباك حضره أكثر من ١٣ مسؤولا كبيراً من ادارة الرئيس بوش ونصف مجلس الشيوخ وحوالي ثلث الكونغرس. هكذا إذن تبدو أهمية الحاجة العربية إلى مواجهة الدور المتعاظم للوبي اليهودي في أمريكا. ■





في الأردن... ملتقى فكري لحوار عربي عربي

الخلوة الفكرية توصي بالديمقراطية وتعتبر الحوار قاعدة أساسية للتعامل مع الآخرين*

أ. أحمد حمروش**

الأحداث المتلاحقة في منطقة الشرق الأوسط، التي بدأت بالحرب ضد أفغانستان لمطاردة الإرهاب الدولي، والصدمات القاسية التي فجرها أرئيل شارون بإدخال القوات الإسرائيلية المسلحة في حرب عدوانية ضد شعب فلسطين، وانحسار دور الأمم المتحدة وعدم تنفيذ قرارات مجلس الأمن، وتصاعد الدور الأمريكي في الهيمنة على العالم؛ كل هذه القضايا دفعت المفكرين العرب إلى مراجعة أفكارهم وتحديد مواقفهم بعد أن اختلطت الأمور وأصبح الحوار سفينة الإنقاذ من الغرق في بحر الظلمات، لأنه ما من أمة تستطيع مواجهة العالم وهي تعاني من الانقسام. ولذلك، بادر منتدى الفكر العربي بإقامة ملتقى فكري بدعوة من رئيسه الأمير الحسن في مدينة البتراء الأثرية المستقرة جنوبي الأردن في وادي موسى.

جاء هذا اللقاء أو الخلوة الفكرية في توقيت صحيح لمراجعة الخطاب العربي من ناحية المضمون والأسلوب في محاور ثلاثة: الأول عن (العرب والعالم) لتحديد مضمون الخطاب العربي وأسلوب تطويره وتقدمه، والثاني تحديد الوسائل والقنوات الملائمة للاتصال داخل المجتمعات الغربية في أمريكا وأوروبا وآسيا؛ والثالث عن (بناء الإطار المؤسسي) الذي يجب أن نتعامل به مع الآخرين.

وكان من الحوافز التي دفعت إلى عقد هذا اللقاء ما ظهر من تباين فكري، ليس بين العرب وحدهم، وإنما بين الأمريكيين أيضا، وبينهم وبين الأوروبيين. فقد صدرت أخيراً مناشدة وقعها ١٢٨ من المثقفين الأمريكيين لنظرائهم الأوروبيين للتحرك والتعبير عن معارضتهم للاتجاهات الشوفينية والعنصرية الكامنة في المواقف الأمريكية الرسمية الجديدة، حرصاً على مستقبل المجتمع الدولي وأمنه ورفاهيته. وجاءت هذه المناشدة رداً غير مباشر على رسالة الستين مثقفاً أمريكياً التي نشرت في «**واشنطن بوست** Washington Post» في ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٢، تحت عنوان «رسالة من أمريكا: من أجل ماذا نحارب؟» وهي رسالة تشكل غطاء ايديولوجياً وسياسياً للسياسة الأمريكية الجديدة وتروج لتوجهاتها الحربية باعتبارات تثير الجدل.

والتباين في الرؤية والمواقف داخل المجتمع الأمريكي هو أمر يدفع إلى ضرورة وأهمية متابعة هذا الحوار في منطقة الشرق الأوسط عامة، والأمة العربية خاصة، للوصول إلى اتفاق عربي مشترك لأسلوب التعامل مع هذه الاتجاهات المتباينة التي تموج في المجتمعات الغربية. من هنا جاءت مبادرة منتدى الفكر العربي لعقد هذه الخلوة الفكرية امتداداً لندوات وحلقات نقاشية سبقت أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١؛ ومنها على سبيل المثال ندوة عن «صورة العرب في الغرب» عقدت في اكسفورد خلال شهر حزيران/يونيو ١٩٩٨ دعا إليها الأمير الحسن، بالتعاون مع المعهد الملكي للدراسات الدينية في عمان، ومؤسستين مقرهما اكسفورد، هما: مركز الدراسات اللبنانية ومركز

* عن **الشرق الأوسط**؛ ٢٠٠٢/٥/١٤.

** رئيس اللجنة المصرية للتضامن.

الشرق الأوسط في كلية سانت أنطوني.

دارت الحوارات الصريحة في قاعات الفندق الذي يستقر على سفح أحد الجبال في هذه المدينة الأردنية ذات الطابع الخاص الذي يستدعي للخيال أساطير دينية وتاريخية ومعاصرة. وشارك فيها ٤٦ مفكراً وفدوا من معظم الدول العربية، ومنهم ١٨ من الأردن وعدد من العرب الذين يحملون جنسيات أجنبية ويعيشون خارج الوطن العربي. وكان منهم أربعة من أمريكا، وواحد من بريطانيا، وآخر من إسبانيا.وأظهرت هذه الحوارات أن التطورات التي حدثت في العالم بعد انتهاء الحرب الباردة تفرض رؤية جديدة للعَلاقات بين الولايات المتحدة والعالم الخارجي: فينظر إليها البعض أنّ ما تشنه واشنطن من حرب أو تصدره من تهديدات هو أمر عادل يحقق الديمقراطية والأمن والسلام؛ في حين يرى آخرون أن هذا التوجه الجديد في محاولة السيطرة على العالم هو فرض لهيمنة أحادية مطلقة بأسلوب الحرب واستخدام القوات العسكرية.

وقد نشرت «الايكونوميست» *Economist* في عدد ٢٣ آذار/مارس الماضي معلومات يمكن أن تكون مصدر إغراء وغواية للإرادة الأمريكية لاتباع سياسة الانفراد والتحكم في العالم. فهي البلد الوحيد الذي يملك أسلحة نووية وتقليدية على امتداد الكرة الأرضية؛ وهي تتفوق بمقاييس لافتة للنظر في استخدام معطيات ثورة المعلومات في الميدان العسكري؛ كما أن حصتها من الناحية الاقتصادية في الإنتاج العالمي تبلغ نسبتها ٣١٪، وهي تساوي البلدان الأربعة مجتمعة (اليابان وألمانيا وبريطانيا وفرنسا). وهي تسبق العالم بإنتاج الأفلام التلفزيونية والسينمائية وتصديرها، وبكثرة محطات الإعلام.

في إطار هذه المعطيات، اجتمع أعضاء المنتدى وتوصلوا إلى اتفاق على أن الخلل الأساسي في المسيرة العربية خلال العقود الأخيرة يكمن في غياب أو ضعف البناء المؤسسي للدولة والمجتمع، جراء غياب الديمقراطية كأسلوب في الحكم؛ مما أسهم في زعزعة الوحدة الوطنية واضعاف النسيج الاجتماعي الدولي. ومن مظاهر ذلك القصور استجابة البعض لتنظيمات أخرى خارج حدود أوطانهم. كما أكد المشاركون أهمية المنهج الوسطي في الإسلام بعيداً عن التطرف، وأهمية التفاعل مع المتغيرات العالمية، بهدف الإفادة التامة من فرصها ومجابهة أخطارها، والعمل على بناء القدرة الذاتية العربية، والقضاء على التخلف، والانطلاق في طريق الحداثة ومكافحة الأمية، وتعزيز التفكير العلمي، مع التأكيد أن فشل التضامن العربي يعود إلى غياب الإرادة السياسية للجماهير العربية نتيجة غياب الديمقراطية.

وتأتي بعد ذلك ضرورة مراجعة خطابنا العربي نحو الآخرين، والوعي بحجم المتغيرات ونوعها التي طرأت على الساحة الدولية. واقترح المشاركون لتحقيق ذلك العمل إنشاء معاهد بحث في أمريكا من المثقفين العرب هناك، مع دعم مركز المعلومات بجامعة الدول العربية،وتعزيز دور منتدى الفكر العربي في تحديث الخطاب العربي.

وهكذا وصل المشاركون في هذه الخلوة الفكرية إلى اعتبار الحوار قاعدة أساسية للتعامل مع الآخرين من دون جمود أو استفزاز، ودون ممالأة أو مجاملة. واعتبروا أن الحوار العربي العربي هو الأساس الذي ينهض عليه الحوار مع الآخرين، لتكون للعرب رؤية واحدة في مواجهة الآخرين. ■



حوار الثقافات: الحوار بدل الصراع؛ لكن بأي معنى؟ *

د. محمد عابد الجابري**

١- مفاهيم بدل أخرى

ظهرت في العقد الأخير من القرن الماضي (القرن العشرين) جملة من المفاهيم، تكتسي صبغة شعارية في كثير من الأحيان، غطت أو أبعدت من الساحة الفكرية مفاهيم وشعارات أخرى كان لها حضور قوي، وفي بعض الأحيان هيمنة واضحة في الساحة نفسها، طوال القرن العشرين بأكمله تقريباً. من هذه المفاهيم والشعارات التي اختفت، أو انسحبت من مركز المجال التداولي اليوم، المفاهيم التالية: الإيديولوجيا؛ الصراع الطبقي؛ الوعي الطبقي؛ القومية.؛ الإمبريالية العالمية؛ حركة التحرير الشعبية؛ حق الشعوب في تحقيق المصير ... إلخ. ومعلوم أن هذه المفاهيم كانت تؤسس أو توجه نظاماً فكرياً معيناً، لا نريد نعته هنا بهذا النعت أو ذاك، وإنما نكتفي بالقول إنه النظام الذي ساد القرن العشرين كله تقريباً.

وفي مقابل هذه المفاهيم ظهرت، في العَقدين الأخيرَين، مفاهيم أخرى متزامنة أو متتابعة؛ مفاهيم تؤسس لنظام فكري مختلف تماماً، لعل أهمها وأكثرها اليوم انتشارا وشيوعا المفاهيم التالية: النظام العالمي الجديد؛ نهاية التاريخ؛ صدام الحضارات؛ الهويات؛ العولمة وأخيراً وليس آخراً: حوار الحضارات أو حوار الثقافات!

٢- الإسلام وحوار الحضارات: طرح مصداقية المفهوم

سنحاول في هذا الحديث أن نمارس نوعاً من النظر في هذا المفهوم الأخير «حوار الحضارات» الذي أصبح اليوم من أهم مشاغل الساعة، إن لم يكن أهمها على الاطلاق، على الصعيدين الفكري والجيوسياسي، خصوصاً في العالم العربي. وقد يكفي، دليلاً على هذا الاهتمام الزائد أن نشير إلى أن الأمم المتحدة اعتمدت عام ٢٠٠١ سنة لـ «حوار الحضارات»؛ الشيء الذي أفسح المجال لتنظيم مزيد من الندوات واللقاءات لمناقشة هذا الموضوع في جميع أرجاء الكرة الأرضية تقريباً، تارة تحت العنوان نفسه «حوار الحضارات»، وأخرى باستعمال كلمة «ثقافة» بدل كلمة «حضارة».

وبصرف النظر عن الفرق الذي يمكن أن يقام بين الكلمتين، وهو فرق يختلف من لغة لأخرى، فإن اللافت للانتباه حقاً هو التركيز، في العالم الغربي كما في العالم الإسلامي، على موضوع معين، تحت عنوان «الإسلام وحوار الحضارات»، حتى غدا هذا الموضوع وكأنه وحده المقصود بهذا

---

* ورقة قدمت لندوة «آفاق الثقافة العربية»: ٢١-٢٣ آذار/مارس؛ عمّان.

** مفكر عربي من المغرب؛ أستاذ الفلسفة في جامعة الرباط.

«الحوار». والسؤال الذي لم يطرح بعد، مع أنه يطرح نفسه بقوة، هو: لماذا «الإسلام» بالضبط؟ وما المقصود هنا بـ «الإسلام»؟ ولماذا لم نسمع عن ندوة أو ندوات حول «المسيحية وحوار الحضارات»، أو «اليهودية وحوار الحضارات»، أو البوذية، أو غير هذه الديانات؟ إن هذا التخصيص الذي يصرف عبارة «حوار الحضارات» إلى دين واحد يحمل على الشك في مدى الموضوعية والتجرد اللذين تطرح بهما هذه المسألة. وإن هدفنا من هذه الكلمة هو الذهاب بهذا «الشك» إلى أقصى مداه: إلى طرح مصداقية مقولة «حوار الحضارات» نفسها.

٣- «حوار الحضارات» بديلاً لـ «صراع الحضارات»

لنبدأ بالإشارة إلى أن عبارة «حوار الحضارات» صيغت أول الأمر، وهذا قبل بضع سنوات فقط، لتكون بديلاً عن مقولة ظهرت في أوائل التسعينيّات من القرن الماضي، فأثارت نقاشاً واسعاً عريضاً ما زال يتناسل إلى اليوم؛ أعني بذلك مقولة «صدام - أو صراع - الحضارات». لنتعرف، إذاً، الظروف التي ظهرت فيها هذه المقولة لنرى بعد ذلك إلى أي مدى يمكن فعلاً طرح شعار «حوار الحضارات» بديلاً عنها.

يمكن القول إن الاهتمام الزائد بهذا الموضوع، على الساحة الفكرية عامة، أو على مستوى الدراسات الاستراتيجية والجيوسياسية، إنما انتشر وتفشى ابتداء من أواخر الثمانينيّات، خصوصاً بعد سقوط الاتحاد السوفييتي والكتلة الشرقية التي كانت تابعة له.

إن سقوط الاتحاد السوفييتي لم يكن يعني مجرد سقوط نظام في الحكم معين، ولا مجرد انحلال تكتل بين دول، ولا مجرد تفتت معسكر، يتحدّد بكونه يشكل حلفاً بين دول، ضد حلف آخر يتشكل من دول أخرى؛ بل لقد كان سقوط الاتحاد السوفييتي يعني أيضاً، ربما في الدرجة الأولى، سقوط نظام اجتماعي اقتصادي وفكري؛ نظام كان يطرح نفسه مشروعاً ضرورياً للمستقبل: مشروعاً حضارياً جديداً، هو ما عُبّر عنه بـ«النظام الاشتراكي العالمي». وقد كان يبشر بعلاقات إنتاج جديدة، وبنظام سياسي محلي ودولي جديد، وبإيديولوجيا جديدة: بعبارة واحدة: بداية تاريخ جديد للإنسانية.

وبصفته مشروعاً حضارياً للمستقبل جديداً، متعدد الأبعاد، كان لا بد أن يدخل في صراع مع النظام القائم الذي من جوفه خرج: النظام الرأسمالي. فكان الصراع بين النظامين يشمل الاقتصاد والسياسة والقيم والفكر والعلاقات الدولية ... إلخ. وبما أن هذا الصراع لم يتطور إلى صدام مسلح على غرار الحربين العالميتين، بسبب الرادع النووي لدى الطرفين، فقد اكتسى صيغة صراع حول المناطق الاستراتيجية ومواطن الثروة؛ وأيضاً: صيغة صراع إيديولوجي استعمل فيه الدين والعلم والثقافة بصورة عامة. وذلك ما عُرف بـ «الحرب الباردة».

إن سقوط أحد طرفي هذا الصراع، أعني المعسكر الشيوعي، كان دون شك «انتصارا» للطرف الآخر، المعسكر الرأسمالي؛ لكنه «انتصار» من نوع خاص. لم يكن نتيجة مواجهة يتحمل فيها كل طرف نسبة من الخسارة، ولا نتيجة معاناة تحمل كل طرف على التكيف مع مجريات المعركة ونتائجها؛ مما كان لا بد أن ينتج عنه تغيير بهذه الدرجة أو تلك في كيانهما ورؤاهما وأساليب عملهما. كلا! لقد كان انتصاراً مجانياً، من دون ثمن. كان في الحقيقة إلغاء للمباراة قبل إجرائها، بسبب انسحاب غير متوقع لإحدى الفرقتين. لقد انهار الاتحاد السوفييتي، ومعه المعسكر الشيوعي، إثر محاولة القيام بإعادة البناء للنظام من داخله. ففتحت ثغرة سرعان ما تمددت؛ فأصبحت ثغرات متناسلة استعصت على التحكم والمراقبة: فكان الانهيار. أما المعسكر الآخر فقد بقي كما هو، بكل عدته العسكرية والاقتصادية والاستراتيجية والعلمية والفكرية. وأيضاً بقي في حالة تعبئة وتجنيد، لكن من دون عدو. لقد خلت له الأرض وخلا بها، فصار وحده «يعلن الطعن والنزالا». لكن مع من؟

٤- أمريكا والبحث عن عدو

تلك هي المشكلة التي واجهتها الولايات المتحدة الأمريكية مع منتصف الثمانينيّات: مشكلة دولة، بل معسكر من الدول، بنى اقتصاده وسياسته واستراتيجيته وثقافته ورؤاه المستقبلية على أساس أنه يواجه عدواً يتربص به. فإذا بالعدو ينسحب، بل يختفي، ليظهر وراء خصمه يطلب الانخراط في نمط حياته ليصير جزءاً منه وحليفاً له!

مشكلة ليست سهلة: مشكلة «الأنا» الذي لا يعرف كيف يتعرّف نفسه إلا من خلال «آخر» يواجهه؛ فإذا هو يفقد فجأة هذا «الآخر» الذي يتحدد به. فماذا يمكن أن ننتظر من هذا الأنا؟ هل ننتظر منه أن يفكك ذاته ويعيد تركيبه؟ كيف؟ وكيانه جميعه موجه ككل وكأجزاء إلى مضادة كيان «الآخر» ككل وكأجزاء؟ إن بقاء الولايات المتحدة من دون «آخر» خارجي لن يكون إلا على حساب وحدة «الأنا» فيها. ومعلوم أن الولايات المتحدة عبارة عن مجموعات من أصول وإثنيات مختلفة، ولغات مختلفة، وثقافات مختلفة، ومصالح مختلفة. فكيف يمكن المحافظة على وحدة الأنا فيها من دون «آخر»؛ من دون

عدو مشترك؟ إنها القضية التي طرحت نفسها على «صانعي القرار» في الولايات المتحدة الأمريكية: أولئك الذين يعملون في ما لا يحصى من مكاتب الدراسات الاستراتيجية. وهي مكاتب أنشئت في ظروف الحرب الباردة، ومهمتها «البحث» عن خصم ومراقبته واقتراح خطط ووسائل لمواجهته. ومن المفيد التذكير هنا أن كلمة «استراتيجية» مصطلح حربي. فالمتخصص في الدراسات الاستراتيجية لا يستطيع التفكير إلا في إطار المواجهة بين طرفين. فإذا انسحب أحد الطرفين كان عليه أن يضع مكانه ما يقوم مقامه في الحال أو في الاستقبال: وإلا انقطع به حبل التفكير. إن المحلل الاستراتيجي كلاعب الشطرنج: لا يستطيع اللعب وحده! وفي مثل هذه الحال لا يهم إن كان هذا الخصم حقيقياً وذا وزن مثل الاتحاد السوفييتي بالأمس، أو كان دولة صغيرة كالعراق أو إيران، أو شبح دولة كأفغانستان، أو مفهوماً ضبابياً كـ «الإرهاب» ، أو مفهوماً فضفاضاً يختلط فيه عدة عناصر: الديني والتاريخي والسياسي والجغرافي والاقتصادي والقيم ... الخ، كمفهوم «الإسلام» في الخطاب الغربي؟

لنتعرف الطريقة التي سلكها أحد هؤلاء المختصين في «الدراسات الاستراتيجية» لتعيين «العدو» الذي سيحل محل الاتحاد السوفييتي، وذلك مباشرة بعد سقوط هذا الأخير!

٥- عبارة «العالم الثالث» تفقد معناها

من أوائل المنظرين «الاستراتيجيين» الذي خاضوا في البحث عن «عدو للغرب» بعد سقوط الاتحاد السوفيتي السيد باري بوزان، الكاتب والصحفي المرموق وأستاذ الدراسات الدولية بجامعة ووروِيك. فقد نشر مقالة في مجلة «شؤون دولية» الأمريكية بتاريخ ٣ تموز/يوليو ١٩٩١، بعنوان: «السياسة الواقعية في العالم الجديد: أنماط جديدة للأمن العالمي في القرن الحادي والعشرين» [١]، وذلك قبل أن ينشر هنتنغتون مقالته الشهيرة حول «صدام الحضارات». وبما أن نظرية هذا الأخير ليست في الحقيقة سوى إعادة إنتاج بشكل مفصل وبأسلوب استفزازيّ عدوانيّ للأفكار نفسها التي عبر عنها باري بوزان بكثير من الهدوء والتركيز في مقالته المشار إليها، فسنكتفي هنا بالرجوع إلى هذه الأخيرة باعتبارها «الأصل» الذي يصدق عليه المثل العربي «كل الصيد في جوف الفرا».

يحاول بوزان في مقالته أن يرسم صورة للتطورات المحتملة - المنتظرة أو التي بدأت بالفعل - على الصعيد العالمي بعد انهيار ما كان يُسمى الكتلة الشيوعية. يبدأ بمناقشة التصنيف الدولي الذي كان سائداً قبل انهيار هذه الكتلة، وهو التصنيف الذي بموجبه كان العالم يقسم إلى ثلاثة أقسام: المعسكر الرأسمالي (العالم الأول)، المعسكر الشيوعي (العالم الثاني)، ثم مجموعة من البلدان أطلق عليها (العالم الثالث). وهكذا، يلاحظ أن النتيجة الأولى لسقوط المعسكر الشيوعي هي أن عبارة «العالم الثالث» فقدت معناها بعد أن لم يعد هناك عالم ثان في مقابل العالم الأول. فـ «العالم الثالث» لم يكن عالماً واحداً بل كان يتكون من مجموعة من البلدان لم يكن يجمعها كـ «عالم» إلا كونها لا تنتمي: لا إلى العالم الأول ولا إلى الثاني. وبما أن «العالم الثاني» لم يعد له وجود، فإن كاتب المقال يتساءل: ما الذي يبرر بعد هذا ضم البلدان التي كانت تنتمي إلى ما كان يسمى «العالم الثالث»؛ ضمها وجمعها في مجموعة واحدة؟ ما الذي يجمع بين بلدان مثل كوريا الجنوبية والهند وملاوي والبحرين حتى يمكن الحديث عنها على أنها عالم متميز؟ وماذا تعنيه كلمة «الغرب» نفسها التي لم يعد مضمونها يتحدد بـ «الآخر»: الكتلة الشيوعية؟ لقد كانت هناك بلدان مثل استراليا واليابان تصنف ضمن «الغرب» (العالم الأول) لأنها كانت تتحدد بـ «الآخر» الشيوعي وضمنه الصين فما الذي سيبرر ضم هذه البدان إلى «الغرب». وهما في أقصى الشرق، بعد زوال الكتلة الشيوعية؟ ثم ماذا تعنيه كلمة «الشمال» سياسياً واقتصادياً، خصوصاً وهي تشمل، جغرافيا أقطاراً مثل ألمانيا ورومانيا وروسيا؟ وما معنى «الجنوب» عندما تعد كوريا من أعضائه وتستبعد أستراليا؟

٦- العالم مركز وأطراف: «مصدر التهديد»

ما يريده كاتب المقال من وراء هذه التساؤلات هو الوصول إلى النتيجة التالية: أن التصنيف الذي درج العالم عليه منذ الحرب العالمية الثانية فقد معناه بعد انهيار الكتلة الشيوعية؛ وبالتالي لا بد من تصنيف جديد لفهم الوضع العالمي الجديد. والتصنيف الذي يختاره الكاتب ويبني عليه تحليله هو ذلك الذي يقسم العالم كله إلى قسمين: مركز وأطراف. أما المركز فهو «كتلة رئيسية من الاقتصاديات الرأسمالية المسيطرة على العالم»؛ وأما الأطراف فهي «مجموعة من الدول الأضعف من النواحي الصناعية والمالية والسياسية تتحرك ضمن نمط من العلاقات التي ينسجها المركز في المقام الأول». والموضوع المركزي الذي يريد صاحب المقال دراسته من خلال هذا التصنيف هو ما أسماه «أنماطاً جديدة للأمن العالمي في القرن الحادي والعشرين». وكما يتبين من مجرى تفكيره فهو يعني بـ «الأمن العالمي» أمن

الغرب وحده! أما أمن الطرف الآخر، أعني العالم الثالث، فهو غير ذي موضوع في سياق تفكيره. هو لا ينظر إليه كطرف مهدد في أمنه. المهدد في أمنه هو «الغرب» وحده!

كيف؟ ولماذا؟

سؤال لا يطرحه هذا المحلل الاستراتيجي الذي دأب وتعود على نظرة إلى العالم تختزل كل شيء في «التهديد» الذي تشكله الشيوعية على أمريكا. بعبارة أخرى نحن هنا أمام قائد استراتيجي حربي يواجه عدواً يملأ عليه الأفق كله بحيث لا يرى شيئاً آخر غيره. وفجأة انسحب هذا العدو، فساد الفراغ في الأفق وبقي القائد الاستراتيجي المعبأ بالشعور بالتهديد لا يرى في الأفق إلا «التهديد». فراح يبحث عن مصدر «التهديد» القائم/المحتمل! وبما أنه لم يبقَ في ذهنه إلا «العالم الأول»، وبما أن العالم الثالث لا يشكل عالماً واحداً بل مجموعة دول ضعيفة ومتنافسة وممزقة، فإن الوصف الملائم للوضعية الجديدة هو أنها تتألف من «مركز» هو الغرب، و «أطراف» هي «الباقي». وبالتالي فمصدر «التهديد» لا بد أن يكون في أحدهما.

هل يقع مصدر التهديد داخل «الغرب»، في المركز نفسه، كما كان الشأن في الحربين العالميتين مثلاً؟ أم أنه يقع خارجه؟

٧- التطورات التي حصنت الغرب من التهديد الداخلي

يستبعد كاتب المقالة أن يكون مصدر التهديد من دخل «المركز» نفسه، لأن تطورات مهمة إيجابية حصلت فيه خلال الحرب الباردة. أهم هذه التطورات أربعة رئيسية:

* فمن جهة أولى، هناك ظاهرة تعدد الأقطاب داخل المركز الذي أصبح عبارة عن «دول عظمى». وهذا التعدد يقلل من احتمال تطلع هذه الدولة العظمى أو تلك إلى التوسع والهيمنة داخل المركز نفسه، كما كان الشأن قبل الحرب الباردة.

* ومن جهة ثانية، كان من نتائج سقوط الشيوعية بروز الرأسمالية الليبرالية، بوصفها «أكثر أشكال الاقتصاد السياسي فاعلية وأكثرها قبولا». ويترتب على هذا أن المركز أصبح أقل انقساماً من الناحية الإيديولوجية عما كان عليه الحال في أي وقت منذ بدء انتشار التصنيع.

* ومن جهة ثالثة، ورث المركز من زمن الحرب الباردة تنظيمات أمنية (أحلافا عسكرية كالحلف الأطلسي) تضم المراكز الرئيسية للقوة الرأسمالية: أمريكا الشمالية وأوروبا واليابان واستراليا. وما يميز هذه التنظيمات أو الأحلاف هو أنها لا تتوقع استخدام القوة العسكرية في عَلاقات بعضها مع بعض. وهذا يقوي اقتصادها ويجعلها أقدر على مواجهة التحدي من «الآخرين».

* وهناك، من جهة رابعة، تعزيز قوة «المجتمع الدولي» وفعاليته الذي قوامه مؤسسات دولية تستعين بها دول المركز في تنسيق مساعيها وتحقيق أهدافها، مثل الأمم المتحدة والمجموعة الأوروبية وصندوق النقد الدولي واتفاقية «الغات» ومجموعة السبعة ... الخ. وهي تنظيمات ومؤسسات تقع تحت هيمنة المركز. هذه التطورات التي عرفها المركز تجعل منه كيانا محصنا ذاتيا، في نظر الكاتب، لا يأتيه التهديد من داخله. فهل سيأتيه من خارجه؛ أي من «الأطراف»، وبالتحديد مما كان يسمى «العالم الثالث»؟

للجواب عن هذا السؤال يبدأ صاحب المقالة برصد تأثير تلك التطورات التي حصلت في المركز على بلدان العالم الثالث، لا بوصفها عالماً واحداً، فهي لم تعد كذلك بعد انسحاب «العالم الثاني»؛ بل بوصفها أطرافاً متعددة تهم الغرب ويدخل معها في علاقات.

في هذا المجال يُبرز الكاتب معطيات خمسة:

– فمن جهة أولى نتج عن سقوط الشيوعية زوال الحافز الإيديولوجي والاستراتيجي الذي كان يدفع «المعسكرين» إلى التنافس على كسب ولاء بلدان العالم الثالث، كما أن الشعار الذي كان يرفعه هذا العالم كموقف سياسي يميزه عن «الغرب» و «الشرق»، شعار «عدم الانحياز»، فقد هو الآخر مبرره. هكذا أصبحت الأطراف من دون إطار يجمعها مما يفسح المجال لنشوب النزاعات بينها حول التركة التي خلفها الاستعمار، وبكيفية خاصة حول الحدود التي فرضها بين هذه البلدان والتي يصعب الدفاع عن شرعيتها.

– ومن جهة ثانية، وكنتيجة لذلك، سيزداد دور مجلس الأمن أداةً للفصل في المنازعات وإضفاء الشرعية على نظام «الأمن الجماعي». وإذا كان من المحتمل أن يترك الغرب النزاعات في الأطراف تجري مجراها إذا تبين له أن تكاليف التدخل ستكون باهظة، فإنه سيتدخل بكل قوته عندما يتعلق الأمر بالشرق الأوسط حفاظاً على تدفق النفط.

– ومن جهة ثالثة، ستظل الأطراف أطرافاً بسبب المعوقات الذاتية، وأيضاً بسبب تدخل المؤسسات التي يشرف عليها «المركز»؛ إضافة إلى ثقل المديونية. ولا يُستبعد، والحالة هذه، «أن يحدث نوع من إعادة الاستعمار المؤسسي على أساس الأمر الواقع».

– أما المعطى الرابع، ويوليه الكاتب أهمية خاصة، فهو ما يسميه «الأمن الاجتماعي» في مجال عَلاقة المركز والأطراف، ويقصد «الأخطار ونقاط الضعف التي تؤثر في أنماط هُوية

المجتمعات وثقافتها». ويُعدّ الكاتب الهجرة من الجنوب إلى الشمال وما يسميه «التصادم بين الهويات الحضارية المتنافسة»، أهم مسألتين في هذا المجال. أما الهجرة، وبكيفية خاصة من جنوب البحر الأبيض المتوسط إلى شماله، فهي في نظره «تشكل خطراً على أمن دول المركز؛ إذ تهدد هويتها الحضارية؛ فضلاً عن كونها تخلق طابوراً خامساً داخلها». وأما التصادم بين الهويات والحضارات فهو، في نظره، «أوضح ما يكون بين الغرب والإسلام»، نظراً للتعارض بين القيم العلمانية السائدة في الغرب وبين القيم الإسلامية، ونظراً للتنافس التاريخي بين المسيحية والإسلام، ولغيرة المسلمين من قوة الغرب؛ إضافة إلى الجوار الجغرافي. يقول الكاتب: «فإذا اجتمع خطر الهجرة وخطر تصادم الثقافات أصبح من السهل وضع تصور لنوع من الحرب الباردة الاجتماعية بين المركز وجزء من الأطراف على الأقل، لا سيما بين الغرب والإسلام».

– أما المعطى الخامس من جملة المعطيات التي يتحدد بها أمن الغرب بالعلاقة مع الأطراف، فيخص «المجال البيئي». ومع أن هذا المعطى يتعلق بالاقتصاد، أي بكيفية حساب تكاليف التلوث الناتج عن النشاط الصناعي، فإن «الطابع الكلي للبيئة على مستوى الكرة الأرضية سيعطي المركز أسباباً للتدخل في شؤون الأطراف بدعوى الأمن البيئي»، كما يقول الكاتب.

٨- مضمون هذا التحليل

لنلخص مضمون هذا التحليل في كلمات:

أ- لقد سقط «الآخر/الشرق» الشيوعي الذي كان يتحدد به «الأنا/الغرب»؛ فمن سيحل محله؟

ب- العالم الثالث لم يعد طرفاً ثالثاً، وهو ليس مؤهلاً ليكون «العالم الثاني»؛ إذ هو جملة بلدان ضعيفة متعددة لا توحدها إيديولوجيا يمكن اعتبارها خصماً للرأسمالية التي انتصرت بكيفية نهائية. هذا فضلاً عن أن هذه البلدان متنازعة ورثت من الاستعمار مشكلات تذكي العداوة بين بعضها بعضاً ... الخ.

ج- ومع ذلك، ففي هذا العالم الثالث الضعيف المتفكك الذي يسوده التنازع مصدران يهددان أمن الغرب وهويته وحضارته. أولهما الهجرة، والثاني هوياته الحضارية التي تختلف عن هوية الغرب.

د- وبما أن الهجرة الأخطر في هذا المجال هي تلك الآتية من جنوب البحر الأبيض المتوسط (وكله إسلام)، وبما أن الهوية المرشحة للتصادم مع هوية الغرب هي الهوية الحضارية الإسلامية لأسباب ترجع إلى الجوار الجغرافي والتنافس التاريخي واختلاف نظام القيم، فإن «الأمن العالمي في القرن الحادي والعشرين» سيكون محكوماً بما يطلق عليه صاحبنا «صراع الهويات الحضارية»؛ الصراع الذي يشخصه في ما يسميه «الحرب الباردة الاجتماعية بين الغرب والإسلام».

٩- نمط التحليل يقود إلى «حتمية الصراع بين الغرب والإسلام»!

كيف نقوّم هذا النمط من التحليل؟

لا شك أن صاحبه ينطلق من معطى تاريخي كبير يحث على التفكير في النتائج التي يمكن أن يسفر عنها مستقبلاً. أعني بذلك تفكك الكتلة الشيوعية التي كانت تشكل أحد الأطراف الثلاثة التي كان ينقسم إليها العالم نحوا من أربعين سنة أو يزيد. ويمكن أن نلاحظ، أن الكاتب يسكت عن الأسباب التي أدت إلى تفكك الطرف المنهار، مع أن معرفة هذه الأسباب أمر ضروري إذا نحن أردنا أن نتعقب مختلف النتائج التي يمكن أن يسفر عنها هذا الحدث الذي لم يكن يتوقعه أحد.

فلماذا هذا السكوت؟

إن الجواب الوحيد الذي يمكن استخلاصه من المقال واتجاه التفكير السائد فيه هو أن صاحبه تعامل مع الموضوع لا كباحث محايد يطلب الحقيقة، سواء كانت له أو عليه، بل تعامل معه كطرف، كـ «غرب» منتصر على «الشرق» المندحر! ومعلوم أن أول شئ ينشغل به القائد المنتصر في حرب من الحروب هو انتصاره، حتى ولو كان انهزام خصمه يرجع إلى عوامل تقع خارج إرادته هو. إن كاتب المقالة، إذاً، تقمص شخصية هذا القائد. بعبارة أخرى، تكلم باسم «الغرب» المصارع لـ «الشرق». فالخلفية التي تؤطر تفكير صاحب المقالة هو «التمركز» حول الذات (المركزية الغربية). وقد كان تأثير هذه الخلفية مهيمنا على اتجاه تفكيره حينما أراد أن يرصد النتائج التي يمكن أن يسفر عنها انتصار الغرب.

وهذا واضح من اتجاه التحليل الذي قام به. لقد بدأ برصد التطورات التي أدخلها المعسكر الغربي على كيانه استجابة لمقتضيات الحرب الباردة، مقتصراً على تلك التي لها تأثير على أوضاع العالم الثالث في عَلاقته مع الغرب. إن هذا يعني أن الخلفية الموجهة لتفكيره في نتائج الحرب الباردة تحكمها فكرة استمرار الصراع.

لكن مَعَ مَنْ؟

إن الجواب الذي يمثل بصفة آلية أمام هذه النمط من التفكير هو أن العالم الثاني انسحب. فالصراع سيكون مع العالم الثالث! لكن كيف، والعالم الثالث ضعيف عسكرياً واقتصادياً يسوده التنازع ... إلخ؟ إن تغييب العوامل الإرادية المعقولة المحركة

للصراع، وعلى رأسها العامل الاقتصادي، دفع بصاحبنا إلى البحث عن «أسباب» للصراع في المعطيات غير الإرادية، غير المعقولة، مثل تلك التي ترجع إلى الجغرافيا والتاريخ وخصوصية الهوية! والنتيجة أن الصراع يصبح حتمياً لأنه رهن بعوامل فوق بشرية: عوامل الجغرافيا والتاريخ والهوية!

١٠- إعادة ترتيب العلاقة الاستعمارية: نشر الحضارة

هذا الانتقال بـ «الصراع» من ميدان المعقول، ميدان الاقتصاد والمصالح والسعي نحو الهيمنة ... إلخ، إلى ميدان اللامعقول، ميدان الحتمية الجغرافية وحتمية صراع الهويات، جعل صاحبنا يقفز على وجود العالم الثاني المنهار ويعدّه مجرد حدث عارض: وبالتالي يعود بعلاقة المركز بالأطراف إلى ما كانت عليه قبل الحرب الباردة حينما كان العالم عالمين: عالم الغرب المستعمِر، وعالم الشرق المستعمَر! من هنا ستصبح مهمة التحليل الاستراتيجي إعادة ترتيب العلاقات نفسها التي كانت قائمة بين العالمين زمن الاستعمار.

كيف نقرأ عميلة «إعادة الترتيب» هذه؟

حين اكتسح «الغرب» أقطار الشرق خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر في إطار توسعاته الاستعمارية، كان الادعاء الذي روج له الكتاب الغربيون في ذلك الوقت لتبرير ظاهرة الاستعمار هو أن الأمر يتعلق بنشر الحضارة! كان العالم منقسماً في نظر أولئك الكتاب - بمن فيهم بعض فلاسفة الأنوار - إلى قسمين: عالم متحضر وعالم متوحش. وكانوا يعتقدون - بصدق أو بغير صدق، لا يهم - أنه من خلال الاستعمار وبفضله ستخرج الشعوب المستعمرة من مرحلة التوحش إلى مرحلة التمدن. فكأن الصراع بين الغرب والشرق يومذاك كان بين الحضارة والتوحش! إن هذا يعني أن الغرب لم يكن يعترف بأية حضارة أخرى غير حضارته هو.

أما بعد أن تعرف الغرب عن كثب على بلدان الشرق خلال فترة الاستعمار، فقد اكتشف أنها بلدان لها حضارات وأنه ليس من الممكن وصفها بالتوحش. لكن بما أنه الحاكم المسيطر في الحاضر فقد عدّها حضارات عفى عليها الزمن وتجاوزها التطور، وأن ما كان منها عظيماً في وقته صار جامداً لا يعرف التقدم. غير أن نظرة الغرب سرعان ما تغيرت حينما استعادت شعوب تلك الحضارات استقلالها، بعد كفاح مرير، وصادف ذلك دخول الغرب الرأسمالي في صراع مع المعسكر الشيوعي الذي كان منطلقه في الغرب نفسه. حينئذ عمل الغرب على ربط معظم نظم الحكم في تلك البلدان بمعسكره: فكان معظم أقطار العالم الثالث في خدمة المعسكر الرأسمالي في صراعه مع المعسكر الشيوعي، على الرغم من شعار «عدم الانحياز» الذي بقي مجرد شعار سياسي. في هذا الصراع وظف الغرب لصالحه ما أسماه الخصوصيات الحضارية في أقطار العالم الثالث، عبأها ووظفها لمكافحة الشيوعية، كما فعل في أفغانستان! وحين سقطت الشيوعية بقدرة قادر، تغيرت نظرته إلى العالم الثالث، فأصبح يرى فيه مجال تواجد العدو الذي سيحل محل الشيوعية المنهزمة. وها هو اليوم يحارب «العدو» الموهوم في أفغانستان، وأكثر من ذلك يعين «مثلث الشر» (العراق، إيران، كوريا الشمالية). والغريب في الأمر أن لا شيء يجمع بين هذه الأقطار: فمخلفات الحرب بين العراق وإيران ما زالت قائمة، وإيران جمهورية إسلامية والحكم في العراق قومي بعثي علماني، وهما أبعد ما يكون من أن يدرجا مع كوريا الشمالية الشيوعية كطرف في معادلة!

١١- الحرب الحضارية الباردة بين الغرب والإسلام

وهكذا، بدلا من أن ينكب الغرب على العمل على تصفية المشكلات التي أوجدها في العالم الثالث أو تسبّب فيها من خلال الاستعمار والحرب الباردة، وبالتالي إعادة بناء علاقاته مع حلفائه بالأمس على أسس جديدة، عاد إلى نظرته السابقة، مع هذا الفارق: وهو أن مفهوم «التوحش» الذي كان يوظفه كمقابل لـ «الحضارة» عوضه بمفهوم «اختلاف الهويات الحضارية»، وهو المفهوم الذي وجد الآن صيغته «المناسبة» في «الحرب ضد الإرهاب». فصار الصراع الذي يتصور الغرب أن عليه أن يخوضه لا صراعاً بين «الحضارة» و«التوحش»، بل صراعاً بين حضارته التي يقول عنها إنها تؤمن بقيم التقدم والديمقراطية ... إلخ، وحضارات يتهمها بكونها لا تؤمن بهذه القيم، وفي مقدمة هذه الحضارات «الإسلام» الذي أصبح اليوم يكتسب مضمونه كـ «عدو» مشخص من «تنظيم القاعدة» ونظام طالبان في أفغانستان! وهكذا تصبح «السياسة الواقعية في العالم الجديد»، ويصبح النمط الجديد «للأمن العالمي في القرن الحادي والعشرين»، محكومين بـ «حرب باردة جديدة» لم يتردد السيد بوزان في تسميتها «الحرب الباردة الحضارية بين الغرب والإسلام»، وهي تجتاز الآن مرحلة «سخونة» في أفغانستان.

هنا لا بد من ملاحظة أن الكتاب الغربيين اللذين يروجون لمقولة «صراع الحضارات» يضعون كمقابل لـ «الغرب» و«حضارة الغرب»، ليس «حضارة الإسلام» أو «الحضارة الإسلامية»، بل «الإسلام» من دون تخصيص! ومن هنا

اللبس والمغالطة في آن معاً. فمقولة «الحرب الباردة الحضارية بين الغرب والإسلام»، التي جعل منها صاحبنا خاصية للقرن الحادي والعشرين، تضع «الغرب»، وهو مصطلح جغرافي ومفهوم ثقافي حضاري، في مقابل «الإسلام» الذي هو دين. وهذا في حد ذاته تصرف عدواني لأنه استفزاز للشعور الديني. فالمسلم في هذه الحالة يشعر أن دينه هو المستهدف. فلماذا يطرحون المسألة بهذه الصورة؟ لماذا «الإسلام» وليس «الحضارة الإسلامية»؟ لماذا يتجنبون وضع «الحضارة الإسلامية» في مقابل «الحضارة الغربية»، فيرتفع اللبس؟

١٢ - الحضارة الإسلامية حضارة متفتحة

الواقع أنه لا أحد، لا في الغرب ولا في الشرق، يستطيع أن يدّعي أن الحضارة الإسلامية حضارة منغلقة تنحو نحو الصراع وترفض الأخذ والعطاء وتغلق باب الحوار. فالحضارة الإسلامية كانت منذ قيامها، وما زالت، ملتقى حضارات وثقافات ونظم قيم. الجميع يعرف أن الحضارة العربية الإسلامية بدأت بدوية صحراوية في الجزيرة العربية. ولما احتكت بالحضارة الفارسية تبنت معظم، إن لم نقل جميع، مظاهرها الحضارية؛ ليس فقط على مستوى المأكل والملبس والحياة الاجتماعية والعائلية؛ بل أيضاً على مستوى الأدب والفن والتنظيم الاجتماعي ونظام الحكم، إلى درجة أن مؤرخاً ذا نظرة اجتماعية للأمور، كابن خلدون، استخلص من ذلك نتيجة عامة. فقال: إن التقليد في الحياة البشرية ليس دائماً وحيد الاتجاه، فهو لا يكون فقط في صورة تقليد المغلوب للغالب كما هو الشائع؛ بل قد يكون أيضاً في اتجاه معاكس وهو تقليد الغالب للمغلوب. وضرب مثلاً لذلك بالعرب الغالبين الذين تباروا في تقليد الفرس المغلوبين!

ليس هذا وحسب، بل إن الحضارة العربية الإسلامية فتحت صدرها لمنافسة ثقافية عالمية، ليس فقط بين العرب والفرس، وهي المنافسة التي تطورت إلى ما عرف تاريخياً بحركة الشعوبية، بل لقد شجع جو الحوار الثقافي الحضاري، الذي ساد فيها، المثقفين الذين كانوا ذوي ميول يونانية إلى إبراز مآثر الحضارة اليونانية. فدخلوا في حوار تنافسي مع المثقفين ذوي الميول الفارسية. وهكذا، جرى داخل الحضارة العربية الإسلامية حوار تنافسي بين الثقافتين الفارسية واليونانية: الشيء الذي حَفَزَ ذوي الثقافة العربية والإسلامية على الالتحاق بميدان المنافسة فأبرزوا مآثر العرب ومناقب الإسلام مع الاعتراف للحضارات الأخرى بفضلها: الشيء الذي كرس النسبية في التفكير الحضاري في الفكر العربي والإسلامي وخفف إلى حد كبير من التمركز حول الذات في هذا الفكر.[٢]

هذا الطابع التعددي الحواري الذي تتميز به الحضارة العربية الإسلامية معروف لدى الغرب، يعرفه من خلال دراسته لتاريخه: الغربيون يعرفون أن الحضارة اليونانية انتقلت إليهم عبر الحضارة العربية الإسلامية، وأن معرفتهم بالحضارة الفارسية والهندية تدين بالكثير للعرب والمسلمين.

١٣ - الانفتاح على الغرب في العصر الحديث

والغرب يعرف أيضاً أن هذا الانفتاح على الآخر، الذي تتميز به الحضارة العربية الإسلامية، لم يكن مقصوراً على العصور الوسطى؛ بل يعرف جيداً أنه الطابع المميز لها في العصر الحديث أيضاً. لقد انفتح العرب والمسلمون على الغرب وعلومه وحضارته منذ أن بدأ الاتصال بينهما في القرن الثامن عشر. ومع أن هذا الاتصال اكتسى طابع التوسع والاستعمار من طرف الغرب. فلقد كان هناك دوماً في جميع الأقطار العربية والإسلامية تمييز واضح بين الوجه العدواني الاستعماري للغرب الرأسمالي وبين الوجه الآخر «الأنواري»: وجه العلم والتقدم والعقلانية والحرية والديمقراطية ... إلخ. ولم يكن هذا التمييز مقصوراً على فئة من فئات المجتمع العربي الإسلامي، بل كان عاماً عمل به الجميع، بما في ذلك المؤسسات الدينية وخريجوها من دعاة السلفية والأصالة وغيرهم. فجمال الدين الأفغاني ومحمد عبده والطهطاوي وخير الدين التونسي والكواكبي وغيرهم من الذين تمسكوا بالمرجعية العربية والإسلامية في دعوتهم النهضوية تعاملوا مع الجانب الإنساني والعلمي في الحضارة الغربية بمثل الطريقة التي تعامل بها العلماء والفلاسفة المسلمون في القرون الوسطى مع الحضارة اليونانية: لقد أخذوا العلم والفلسفة، وتركوا ما يخص الدين، معترفين باختلاف الأديان، رافعين شعار: لكم دينكم ولي ديني.

وما لنا نذهب بعيداً ونغفل واقعنا الآن؟ إن المدارس والجامعات في الأقطار العربية والإسلامية تدرس كمواد إجبارية، حسب الشعب والتخصصات، جغرافية الأقطار العربية والأوروبية خاصة. وتدرس تاريخها وآدابها وفلسفاتها، وجميع مظاهرها الحضارية، دون أن يكون هناك في الغرب ما يقابل هذا. وإذا وجد شيء من ذلك فهو محصور في أقسام معزولة وهامشية في قطاع الدراسات المتخصصة ذات الطابع الاستراتيجي الذي يستمد التوجيه والتمويل من مؤسسات ووزارات «ما وراء البحار»، وهي المؤسسات التي تخدم التوسع والهيمنة. أما في جل الأقطار العربية والإسلامية فالحضارة

الغربية حاضرة في نظم تعليمها كموادّ إلزامية. ويكفي أن نشير إلى أن طالب البكالوريا عندنا يعرف عن الثقافة الغربية أشياء كثيرة، في حين قد لا يسمع زميله في أوروبا وأمريكا بشيء ينتمي إلى الثقافة العربية الإسلامية غير ما تقدمه وسائل الإعلام التي تهيمن عليها الصهيونية من صور مشوهة عن «العرب و الإسلام». وأكثر من هذا يمكن أن أؤكد أن طلبتنا يعرفون أكثر مما يعرفه بعض أبناء الغرب عن بلدانهم وحضاراتهم. كنت في الولايات المتحدة فدهشت لكون مجموعة من الطلاب الجامعيين، كنت دخلت معهم في حوار، يجهلون كل شيء عن العالم العربي والإسلامي. فقلت في نفسي لا بد أن يجهل هؤلاء أشياء في بلدهم كذلك. فسألت بعضهم: أين يقع الميسيسيبي؟ ففجئت بكون كثيرين منهم لا يعرفون هذا النهر الذي يشق بلادهم شقاً، والذي يُمتحن فيه طلبة البكالوريا عندنا.

وبطبيعة الحال ليس هذا هو حال المختصين في الدراسات الاستراتيجية في مكاتب الدراسات الشرقية في الولايات المتحدة وأوروبا. هم يعرفون أن الحضارة العربية الإسلامية حضارة متفتحة ومنفتحة على الحضارات كلها، وفي مقدمتها الحضارة الغربية أمس واليوم. لذلك فهم حين يروجون لمقولة «صراع الحضارات»، يتجنبون وضع «الحضارة العربية الإسلامية» في مقابل «الحضارة الغربية»؛ بل يضعون مكانها «الإسلام»! فماذا يقصدون بـ «الإسلام»، إذاً؟

١٤- الإسلام: الشغل الشاغل للغرب؛ والغرب مصالح

«الإسلام» هو الآن، ومنذ عقدين من السنين، الشغل الشاغل للغرب. وما يعنونه ليس «الإسلام» كدين ولا كحكومات تحكم باسمه. فبالأمس القريب فقط كان الغرب يتخذ من «الإسلام» حليفاً له ضد الشيوعية، على مستوى الشعارات والإيديولوجيا كما على مستوى تأييد وحماية حكومات تحكم باسم «الإسلام». وقد ساند الغرب بالمال والسلاح والخبرة حركات «ثورية» ترفع راية «الإسلام»، كما في أفغانستان أيام الحكم الشيوعي. وأكثر من ذلك ساند «الثورة الإيرانية» التي كان زعيمها الإمام الخميني يقودها من باريس على مرأى ومسمع من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية التي فضلت ترك حليفها - حتى لا نقول عميلها الشاه - وحيداً هو وجنده اليائس البائس أمام جحافل الثورة التي كانت ترفع شعار الإسلام: «الله أكبر». لم يكن الغرب يرى في الإسلام خطراً عليه. لقد كان يعدّه حليفاً له ضد الشيوعية، وإنما كان عدوه هو الطرف أو الأطراف التي لم تكن مجرورة معه في محاربة الشيوعية كـ «القومية العربية» و «حركة عدم الانحياز».

كان ذلك بالأمس القريب؛ أما اليوم فـ «الإسلام» في نظر الغرب شيء آخر. إنه «العدو رقم ١»، إن لم يكن اليوم فسيكون كذلك غداً. فماذا تغير؟ ولماذا هذا الخوف «الجديد» بل «المتجدد» من الإسلام؟

إن موقف الغرب من «الإسلام» اليوم شبيه بموقفه من «القومية العربية» بالأمس: لم تكن بريطانيا العظمى في بداية هذا القرن، كانت تتولى قيادة الغرب آنئذ، تمانع في قيام «وحدة عربية» (حركة الشريف حسين). وعلى الرغم من الضغوط الصهيونية ووعد بلفور، فقد بقي مشروع «وحدة عربية» يحظى بنوع من القبول لدى ساسة بريطانيا، إلى أن تحجمت الفكرة في «جامعة الدول العربية» التي قامت بمباركتهم. ولكن ما إن أممت مصر قناة السويس، رافعة شعار «القومية العربية» التي كانت تنادي آنذاك «بترول العرب للعرب»، حتى أصبحت الوحدة العربية في نظر الغرب الخطر الأعظم في الشرق الأوسط؛ الخطر الذي لا يعادله إلا الخطر الشيوعي في أوروبا. وكما اتخذ الغرب من «الإسلام» آنذاك حليفاً له ضد الشيوعية جعل منه كذلك حليفاً له ضد «القومية العربية»، فدفع حكومات كل من إيران وباكستان وتركيا والعراق آنذاك إلى الانخراط في حلف بغداد بقيادة بريطانيا.

كيف نفسر هذه الازدواجية في موقف الغرب من الإسلام والعرب؟

إن تاريخ «الغرب» - منذ أن أصبح هذا اللفظ مفهوماً سياسياً استراتيجياً - يكشف عن حقيقة أساسية قوامها: مواقف متغيرة، وثابت لا يتغير! إن موقف الغرب من العرب أو من الإسلام أو من الصين أو من اليابان أو من أية دولة أخرى في العالم موقف يتغير دائماً؛ وقد يقفز من النقيض إلى النقيض إذا اقتضى الأمر ذلك. أما الثابت الذي يحكم تحركات الغرب وتغير مواقفه فهو «المصالح»، ولا شيء غير المصالح. فحين تمس مصالح الغرب أو يكون هناك ما يهددها تتغير المواقف في الحين.

وهكذا، فما جعل الإنجليز والغرب عموماً يحاربون مشروع «وحدة عربية»، مهما كان شكلها، بعد سنة ١٩٥٦ هو خوفهم من أن يطال التحرير والتأميم الأرض العربية وثرواتها باسم القومية العربية. وما جعل الأمريكان والغرب عموماً ينقلبون على الإسلام الذي كانوا يغازلونه هو قيام بعض الحكومات التي تحكم باسمه، وعلى رأسها المملكة العربية السعودية على عهد الملك الراحل فيصل بن عبد العزيز، بقطع النفط عن الغرب احتجاجاً على انحيازه إلى جانب إسرائيل في حرب ١٩٧٣ وما تلا ذلك من استعادة الثورة

الإيرانية، التي قامت باسم الإسلام، حق إيران في امتلاك السلطة على بترولها. وهو الحق الذي حاول الدكتور مصدق في أوائل الخمسينيّات استرجاعه فأطاح به الغرب (بواسطة الشاه)، وبتحالف مع زعيم الاتجاه الإسلامي فيها آنذاك، آية الله القاشاني.

وشأن الغرب مع العرب والإسلام شأنه مع الصين وغيرها من البلدان. كانت الصين تشكل العدو رقم ١ للغرب يوم كانت سياستها منسجمة مع سياسة الاتحاد السوفييتي. وحين حصلت القطيعة بين بكين وموسكو تغير موقف الغرب منها. فاعترفت بها الولايات المتحدة ضاربة عرض الحائط بصنيعتها التي كانت تحمل اسم «الصين الوطنية» وتحتل مقعداً دائماً في مجلس الأمن: المقعد الذي تحول منذ ذلك الوقت إلى الصين الشعبية. وحين انهار الاتحاد السوفييتي عادت الصين لتكون العدو و «الخطر الأصفر». والسبب هو امتلاكها للقنبلة الذرية وسلوكها سياسة مستقلة ودخولها في مرحلة الإقلاع الاقتصادي الذي قد يجعل منها منافساً حقيقياً لمصالح الغرب الاقتصادية في شرق آسيا. وحين استطاعت الصين أن تكيف من وضعها لتقدم نفسها للغرب كسوق هائلة تغير موقف الغرب منها، وانتقل العداء إلى كوريا الشمالية التي لم تدخل بعد مجال المصالح الغربية!

الغرب مصالح، ولا شيء غير المصالح. وكل حوار معه أو تفكير ضده لا ينطلق من هذه الحقيقة إنما هو انزلاق وسقوط في شباك الخطاب المغالطي التمويهي السائد في الغرب، والهادف إلى صرف الأنظار عن «المصالح»، وتوجيهها إلى الانشغال بما يخفيها ويقوم مقامها في تعبئة الرأي العام مثل «الحضارة» و «الثقافة» و «الدين» و«الأصولية» ... إلخ.

١٥- أطروحة القيم الليبرالية الغربية

نعم، هناك من الكتاب الغربيين من يحاول تجنب طرح «القضية» هذا الطرح اللاعقلاني، ملتمساً سبيلاً إلى طرح يبدو في ظاهره أكثر تعبيراً عن الواقع. من ذلك ما ذهب إليه غراهام فولر، وهو باحث في مؤسسة «راند» الأمريكية، في مقالة نشرها في مجلة «السياسة الخارجية» الأمريكية يرد فيها على نظرية هنتنغتون «صراع الحضارات» إذ يقول: «إن الصدام الحضاري ليس صداماً حول المسيح أو كونفوشيوس أو النبي محمد بقدر ما هو صراع سببه التوزيع غير العادل للقوة والثورة والنفوذ، والازدراء التاريخي الذي تنظر به الدول والشعوب الكبرى إلى الصغرى». ولا ينكر فولر أن النظام الغربي تعتريه عيوب، لذلك فهو يدعو لإصلاحها، كما يعترف ببعض انتقادات العالم الثالث للسلوك الغربي. ومع ذلك فهو يقرر أن دول العالم الثالث تشكل التحدي الرئيسي للغرب، رغم ما يسود بينها من اختلافات إيديولوجية وعرقية ودينية. والسبب في نظره هو أن الغرب يتبنى قيماً جوهرية لا يتبناها آخرون في العالم الثالث، بل يعارضونها، وفي مقدمة المعارضين «الإسلام»! وهذه القيم الجوهرية ثلاثة: ١) الرأسمالية والسوق الحرة؛ ٢) حقوق الإنسان والديمقراطية الليبرالية العلمانية؛ ٣) الدولة/الأمة كإطار للعلاقات الدولية.

الإسلام «يرفض» الرأسمالية والسوق الحرة! كيف؟ والدول الإسلامية كلها تتبنى النظام الرأسمالي والسوق الحرة؛ هذا فضلاً عن أن الدين الإسلامي يقر حق الملكية ويشرّع للتجارة، للبيع والشراء!

الإسلام يرفض القيم الليبرالية، من ديمقراطية وحقوق الإنسان... إلخ. كيف؟ وهو يدعو إلى الشورى ويكرم الإنسان؟ ثم ما المقصود بالإسلام هنا؟ هل هو الدين؟ وفي هذه الحالة هل يستقيم القول إن المسيحية أو اليهودية أو البوذية تعارض أو لا تعارض هذه القيم؟ أما إذا كان المقصود هو الحضارة الإسلامية، فالسؤال نفسه سيطرح بالنسبة للحضارة المسيحية واليهودية والبوذية...إلخ؟

لنترك هذه المقارنات التي قد يفهم منها أنها تنطوي على مفاضلات، ولنكتف بالتساؤل: إذا كان الغرب يحدد خصمه بكونه ذلك الذي يرفض أو لا يؤمن بالقيم الليبرالية، من ديمقراطية وعَلمانية وحقوق الإنسان ... إلخ. فلماذا يناصر حكومات، إسلامية وغير إسلامية، لا تعمل بهذه القيم بل تقمع في بلدانها كل من ينادي بهذه القيم ويطالب بالعمل بها؟ ثم ألم يكن الغرب وراء كثير من الانقلابات العسكرية ونظم الحكم الديكتاتورية التي عانى منها العالم الثالث زمن الحرب الباردة؟

١٦- حوار الحضارات مفهوم ملتبس يجب تحديده

«صراع الحضارات»، إذاً، مقولة مزيفة، بل عدوانية، روّج لها المخططون لاستراتيجية الولايات المتحدة لحماية ما يعدّونه مصالحها «القومية» في العالم. هذا شيء واضح. فماذا كان رد الفعل الذي حركته هذه المقولة في العالم العربي والإسلامي؟

كان هناك، ولا يزال، نوعان من رد الفعل: هناك من وقع في الفخ، فقال بـ «الصراع الحضاري» بين قوى الشر والعدوان وقوى الخير من طلاب الحق والعدل والمساواة. وواضح أن هذا النوع من رد الفعل يستسلم لاستراتيجية الخصم ويزكيها ويسقط في ثنائية مانوية مغلقة لا ترى الحل إلا في «انتصار إله الخير على إله الشر». أما تحديد من يمثل «قوى الخير» ومن يمثل «قوى الشر» في هذه الدنيا فيبقى دوماً

مسألة خلافية، لأن كلا من الطرفين يعدّ نفسه ممثلاً للخير في حين يُعدّ خصمه ممثلاً للشر. والنتيجة هي تكريس فكرة حتمية ودوام «الصراع بين الحضارات»؛ وبالتالي تزكية استراتيجية «الحرب الباردة ضد الإسلام» وتبريرها.

أما النوع الثاني من رد الفعل الذي أثارته في العالم العربي والإسلامي مقولة «صراع الحضارات». فيتمثل في رفع شعار «الحوار» بدل «الصراع»، والمناداة بالتالي بـ «حوار الحضارات» أو «حوار الثقافات»؛ والمعنى واحد. ومن دون شك فإن هذا الطرح ينطوي على إحراج لأصحاب مقولة «صراع الحضارات». لأنهم إن تمسكوا بها قدموا أنفسهم دعاةً للصراع في وجه من ينادي بالحوار! ومع ذلك، ومع أن شعار «الحوار» شعار نبيل و معقول، فإن موقف الذين يرفعونه مقتصرين على منطوقه، ينطوي على نوع من اللبس والغفلة. ذلك لأن «الحوار» بين الحضارات أو الثقافات إما أن يكون عفوياً تلقائياً أو مخططاً له. فإذا كان عفوياً تلقائياً نتيجة للاحتكاك الطبيعي، فيكون عبارة عن تبادل التأثير، عن أخذ وعطاء، بفعل الصيرورة التاريخية؛ وهذا النوع من تلاقح الحضارات أو تداخلها لا يحتاج إلى دعوة، ولا يكون بتخطيط مسبق، بل هو عملية تاريخية تلقائية - إن صح التعبير - عملية يحكمها طلب الأفضل، على غرار ما سبق أن ذكرناه بخصوص الحضارة العربية الإسلامية في الماضي والحاضر.

١٧- تضامن كل طرف مع مماثله في الحضارة الأخرى

أما إن كان المقصود تنظيم حوار إرادي مخطط له بين أهل هذه الحضارة وتلك، فإن الأمر ليس بالبساطة التي يظهر بها. ذلك لأن «أهل حضارة ما» ليسوا جميعاً على وفاق فيما بينهم، لا إزاء بعضهم بعضاً ولا إزاء الغير؛ بل هم مجموعات مختلفة يقوم بينها صراع بصورة أو بأخرى. وإذا نحن اقتصرنا هنا على التصنيف الشائع إلى «يمين» و «يسار» أو إلى رأسماليين وكادحين، فإن الذي يحصل هو أن كل صنف في أية حضارة يتحالف مع مماثله في الحضارة الأخرى ضدا خصومه في الحضارة التي ينتمي إليها. وهذا يصدق أيضاً على التصنيفات الأخرى التي تقوم على الدين أو العِرق وما إلى ذلك.

هذه أمور ليست افتراضية، بل هي واقع يفرض نفسه. وقد أبرزه كتاب غربيون ممن ينتقدون نظرية «صدام الحضارات» مخترقين مفهوم «الغرب» نفسه. ففي مقال كتبه باحث أمريكي من جامعة متشغن، يرد فيه على دعاة المواجهة بين الإسلام والغرب، نقرأ ما يلي: «إن على المسلمين خاصة أن يدركوا أن هناك قلة من الغربيين، بمن فيهم كاتب هذا المقال، تذهب مدى بعيداً فيما ينبغي أن تكون عليه العلاقة بين الغرب والمسلمين، باعتبار أن ما نحتاجه اليوم حقاً هو حلف بين المتمسكين بالتقاليد في الغرب وبين المسلمين المحافظين، من أجل مواجهة تحديات الحداثة التي تلح علينا إلحاحاً وتهددنا جميعاً في أيامنا هذه» (أنظر مقالة أنطوني تي. سليفن في مجلة ***الدبلوماسي***، ١٩٩٥/٢/١٥). هل نحتاج إلى القول إن هناك من «الحداثيين» في العالم العربي والإسلامي من هم مستعدون للتحالف مع «الحداثيين» في الغرب ضد ما يمكن أن يعبروا عنه هم أيضاً بـ : «تحديات الأصولية التي تلح علينا إلحاحاً وتهددنا جميعاً؟»

١٨- بدلا من صراع الحضارات توازن المصالح

«حوار الحضارات» أو «حوار الثقافات» شعار يمكن أن يكون غير بريء، وهو في جميع الأحوال مفعم بالغموض والالتباس. وفيما يخصني شخصياً أعتقد أنه من الواجب تسمية الأمور بأسمائها الحقيقية. إن جوهر القضية المطروحة بالنسبة لعلاقة الغرب بالعرب والمسلمين هو «المصالح»: مصالح الغرب، وفي مقدمتها النفط والموقع الاستراتيجي والسوق العربية إلخ. إنه من الطبيعي جداً أن يشعر الغرب بأن أي تقدم يحققه العرب والمسلمون سيكون على حسابه، لأن مصالحه في بلاد العرب والإسلام تقتضي ذلك، وهذا مفهوم. لكن يجب أيضاً أن يكون مفهوماً أن العرب والمسلمين لا يستطيعون، في الظرف الراهن على الأقل، تحقيق التقدم من دون التعامل مع الغرب. إن النفط في بلاد العرب والإسلام سيبقى شيئاً لا قيمة له إذا لم يشتره الغرب؛ وكذلك الشأن في المواد الأولية الأخرى كالمعادن والفوسفات؛ وكذا الفواكه والحمضيات ومعظم المصنوعات الموجهة إلى البلدان الغربية. وإذا أضفنا إلى ذلك عائدات السياحة وتحويلات العمال المهاجرين أدركنا مدى التداخل بين مصالح الغرب ومصالح العالم الثالث.

والمشكلة الحقيقية القائمة بين الغرب وأقطار العالم الثالث هي عدم التوازن في تبادل المصالح. ذلك أن العلاقة القائمة الآن بين الغرب، من جهة، والعرب والمسلمين والعالم الثالث كله، من جهة أخرى، هي من جنس علاقة السيد بالعبد: السيد يستغل العبد وهو يحتاج إليه، إذ يتوقف عليه في كثير من شؤونه؛ والعبد يعاني من السيد، لكنه هو الآخر محتاج إليه. وبما أن تغيير هذه العلاقة لم يعد ممكنا عن طريق «ثورة العبيد»، نظراً لطابع المرحلة التي تحكمها العولمة والتي تمكن الغرب من وسائل الدعاية والتمويه

فضلاً عن وسائل الدمار التي تجعله لا يتردد في أن يكرر في أي مكان ما فعله في العراق - وهو يكرره الآن في أفغانستان ويتوعد بتكراره في أماكن أخرى - فإن ما تسمح به الظروف الآن هو العمل على تحقيق نوع من «توازن المصالح» يحد من هيمنة «السيد» وغلوائه، وذلك باللجوء إلى أسلوب في النضال من النوع الذي تمارسه «نقابات العمال». وهذا النوع من النضال يتطلب قيام تضامن بين دول العالم الثالث، أو بين مجموعاته الإقليمية، وسلوك أسلوب في «الضغط»، من أجل انتزاع الحقوق، شبيه بالذي تمارسه نقابات العمال، والذي يتراوح بين مجرد المطالبة بالحقوق وبين القيام باضرابات، مع الأخذ بلعبة الحوار من نوع الحوار الاجتماعي بين العمال وأرباب العمل: وبالتالي العمل بمبدأ «خذ وطالب». وقد برهنت التجربة عن إمكانية نجاح هذا النوع من النضال من خلال أمثلة عدة منها مثالان استحضرهما الآن: مثال منظمة الأوبيك في تضامنها وإصرارها على الحفاظ على أسعار البترول في الحدود التي تعدّها معقولة، ومثال المغرب في تشبثه بمبدأ الحوار مع الحفاظ على توازن المصالح في مفاوضاته مع السوق الأوروبية في موضوع الصيد في المياه المغربية.

١٩- والحوار الثقافي أيضاً والمطارحات الفكرية أيضاً

هناك جانب آخر في علاقة العرب والمسلمين بالغرب يجب أن يخضع هو الآخر لمبدأ «توازن المصالح»، وهو الجانب الذي يمكن أن يُعطي لعبارة «حوار الحضارات» مضموناً إيجابياً واضحاً غير ملتبس: إنه الجانب الثقافي. لقد أشرنا قبل قليل إلى ذلك الحضور القوي للغات الغرب وثقافته في مدارسنا وجامعاتنا. فلماذا لا يكون هناك حضور مماثل أو مقارب للغتنا وثقافتنا في مدارس الغرب وجامعاته؟ لماذا لا نطالب بذلك في إطار توازن المصالح في وقت أصبحت فيه اللغة والثقافة تُعاملان كنوع من الرأسمال له مردودية بالمعنى الاقتصادي؟ إنه إذا حدث هذا أمكن تدشين عهد جديد فعلاً من «حوار الثقافات»: الحوار الذي سيتعرف من خلاله كل طرف حقيقة الطرف الآخر، بوصفه عنصراً أساسياً في عملية التبادل الثقافي الاقتصادي.

والغريب في الأمر عندنا أن كثيراً من مثقفينا الذين لهم اتصال ووصال مع الثقافة الغربية لا يفتأون ينادون عندنا بـ «ضرورة معرفة الآخر»: الغرب! نحن نقول لهم: ها نحن قدّمنا في هذه العجالة نوعاً من التعريف بالغرب فحبذا لو اتجهنا جميعاً إلى الغرب بهذا النوع من التحليل لنجعله إحدى المرايا التي يجب أن يرى وجهه فيها. وحبذا لو ألححنا على الغرب أيضاً وطالبناه بضرورة معرفة الطرف الذي يتخذه «الآخر»، أعني العرب والإسلام، كما هو حقيقته الحاضرة والتاريخية بدل الصور المشوهة التي تقدمها له وسائل الإعلام التي توجهها جهات مغرضة.

وإلى جانب هذه النوع من الحوار الثقافي الذي يجب أن يجري في إطار تعرُّف «الآخر» في المواد الدراسية بمختلف مراحل التعليم وبصورة متوازنة، يجب أن يكون هناك حوار على مستوى أعلى في إطار مطارحات فكرية: بين أهل الفكر في الغرب والعالم العربي والإسلامي. إن الدراسات التي أشرنا إليها، ومثيلاتها كثيرة، أعني تلك التي تقدم تحليلات مغلوطة إما بسبب خطأ وجهل أو بقصد ونية مبيتة، يجب أن تنشر في الساحة الفكرية العربية وأن يتصدى لها المفكرون في العالم العربي والإسلامي لمناقشتها ودحضها بأسلوب علمي، لا بالبكاء والشتم. ويجب أن تنشر الردود ليس عندنا وعلينا وحسب، بل أيضاً - وهذا هو المهم - في المجلات نفسها وغيرها من وسائل الإعلام في الغرب. وإن اقتضى ذلك دفع مقابل للنشر، فليكن. وأعتقد أن هذه من المهمات الأساسية للجامعة العربية والمنظمات المتفرعة عنها، ومراكز الدراسات الاستراتيجية العربية، وعددها كثير وأعمالها غير معروفة! فحين تنشر مقالة كمقالة بوزان التي حللناه أعلاه أو مقالة هنتنغتون، يجب أن تعمد مكاتب الدراسات الاستراتيجية والمصالح المختصة في الجامعة العربية ومنظمة مؤتمر العمل الإسلامي إلى تنظيم مباريات للرد عليها ونشرها باللغات الأوروبية، وتخصيص جوائز تشجيعية لها!

حوار الحضارات وحوار الثقافات سيبقى مفهوماً ضبابياً ملتبساً إذا لم نربطه باستراتيجية توازن المصالح من جهة؛ ولم نرتفع به، من جهة أخرى، إلى المستوى الذي نقدم فيه تحليلات ومطارحات مضادة أو موضحة في مستوى ما ينتجه الطرف الآخر. ■

أيّ دروس لعرب التجزئة؟ أوروبا الموحدة: فعل العقل في التاريخ*

د. محمد جابر الأنصاري**

ينشغل العالم اليوم بدخول اليورو أسواق النقد العالمي؛ لكن المسألة ليست مسألة عملة دولية جديدة على أهميتها. فخلف وصولها مسيرة استثنائية، لا سابقة لها في التاريخ: فللمرة الأولى في تاريخ صعود الإمبراطوريات والأمم وسقوطها، يأتي شاهد تاريخي جديد يثبت أن قانون الصعود السقوط ليس حتمياً، وأن الإرادة البشرية الموجهة بالعقل المتحضر يمكن أن تصنع صيغة جديدة ومتطورة لإمبراطوريات وقوميات صعدت ثم تراجعت إلى حد السقوط، بل حتى الغياب من التاريخ؛ لكنها استطاعت أن توجد هذه الصيغة المتطورة الأرقى والأشمل لتنقذها، مجتمعة، من ذلك المصير التاريخي المشؤوم الذي قضى على إمبراطوريات وقوى قبلها لم تعرف كيف تتفادى قدرها التاريخي. سقطت الإمبراطورية الرومانية، والإمبراطورية الفارسية. كما سقطت من بعدهما الإمبراطورية العباسية، والإمبراطورية العثمانية، والإمبراطورية الصينية ... إلخ. ومع أن هذه الإمبراطوريات لم تخل، قبل مغيبها، من مصلحين سابقوا التاريخ، وسابقوا لحظات النهاية، من أجل الإنقاذ: إلا أن محاولاتهم المستميتة لم يكتب لها النجاح بسبب انصرافهم في الأغلب إلى السعي لإعادة الأمور والأوضاع في إمبراطورياتهم المترنحة إلى ما كانت عليه أيام القوة والازدهار، وبسبب اخفاقهم في اللجوء إلى صيغ جديدة ومختلفة، قادرة على الحياة والاستمرار في زمان غير الزمان الأول، ولأوضاع غير الأوضاع التي انقضت بأمجادها الغاربة. فالعصور الذهبية تمضي إلى غير عودة؛ وإن ما يعود هو المعدن الإنساني لكن في صياغة جديدة. ذلك القدر التاريخي بقانونه الصارم الذي يتحكم بعمليتي الصعود والسقوط بدأ يفعل فعله في الإمبراطوريات الأوروبية منذ مطلع العصور الحديثة. فتراجعت الإمبراطوريات البرتغالية والإسبانية والهولندية، بفقدانها المتواصل للمستعمرات. وبالتآكل البيروقراطي في بنيانها الداخلي، حيث الفساد الحكومي والمؤسسي وخراب ضمائر المسؤولين من لصوص المال العام هو السّرطان المدمّر لكلّ الدول والأنظمة، كبيرها وصغيرها، في كل زمان ومكان. ثم بدأت الإمبراطوريات الأقوى والأكبر تتراجع هي الأخرى أيضاً: تراجعت الإمبراطورية الفرنسية بهزيمتها المدوية في (ديان بيان فو) في فيتنام؛ ثم بهزيمتها الأخطر في الجزائر، أمام ثورة المليون شهيد المدعومة بالمد التحرري العربي من المحيط إلى الخليج. هذا في حين أن الامبراطورية البريطانية، ذات السياسات الأكثر مكراً وخبثاً، التي تباهت بأن الشمس لا تغيب عن ممتلكاتها من كندا غرباً إلى الهند شرقاً، كانت تتعرض للداء التاريخي الوبيل ذاته على يد رجل أعزل من السلاح في الهند اسمه المهاتما غاندي؛ وعلى يد رجل شريف آخر مؤمن بشعبه وأمته جاء من صعيد مصر، اسمه جمال عبد الناصر. فكانت معركة السويس ١٩٥٦، رغم تمكن قوى العدوان الثلاثي من احتلال مواقع مؤقتة لها على التراب المصري، الحافز الذي حرك المنطقة العربية ضد الهيمنة الاستعمارية من مراكش إلى البحرين. أما على الساحة الأوروبية ذاتها فإن المشروع الإمبراطوري الألماني، البسماركي ثم الهتلري، كاد يؤدي بأوروبا كلها إلى الدمار والانتحار بالحربين العالميتين في القرن العشرين المنصرم؛ إذ أدى صراع القوميات والإمبراطوريات الأوروبية فيما بينها إلى تفتيت القارة، وتخريبها وانهاكها؛ لكنها القارة ذاتها التي تنهض اليوم أمام العالم والتاريخ باعتبارها «أوروبا الموحدة» التي تعلمت الدرس جيداً، وعادت إلى استخدام سلاحها الأمضى الذي قدمته للحضارة الحديثة كله، وهو سلاح العقل، سلاح المنهج العقلي في التعامل مع جميع الظواهر في الواقع البشري، بما في ذلك الظاهرة السياسية وذروتها الليبرالية الديمقراطية التي لا يمكن أن تبلغ كمالها إلا لدى شعوب استوعبت دروس العقل، وأحسنت استخدام النهج العقلاني في التعامل مع مشكلاتها السياسية. قامت النهضة الأوروبية أساساً على هذا النهج العقلانيّ التقدميّ، وشاعت النظرة المتفائلة لديها بأن السعادة الإنسانية ممكنة بالاعتماد على العقل. شاع لديها ذلك حتى أواخر القرن التاسع عشر؛ ثم اعترتها موجة تشاؤم ومؤشرات تراجع بعد أن تبين لها أن ثمة قوى غريزية وبدائية في الطبيعة البشرية تحدّ من فعل العقل، وقد تعطله. وكان سبب هذه المراجعة الذاتية لدى الأوروبيين أن العقل فرض ذاته على ما يخص وما لا يخصه؛ فتجرأ على عالم الروح العليا، وعالم النفس الدنيا، وطمح إلى عقلنة مثل هذه العوالم ولم يكتف بمجاله المشروع في الطبيعة والمجتمع (العلوم الطبيعية والاجتماعية والتاريخية،

---

*هذه مقاربة فكرية وجيزة لظاهرة الاتحاد الأوروبي. وهي تلخيص لفصل من دراسة جديدة للكاتب عن «العرب والعالم في القرن الجديد»، تصدر لاحقاً. وقد تم نشر المادة أعلاه في صحف عربية مؤخراً.

** مفكر عربي من البحرين: عضو المنتدى.

ومن بينها العلوم السياسية واختباراتها وتطبيقاتها). وقد أدت الحربان الكبريان بين الأمم الأوروبية «الراقية» و«المتعفنة» إلى تعميق الشعور بقصور العقل أمام الغرائز البهيمية وما جلبته من خراب وبؤس إلى المجتمعات الأوروبية. وظهرت الفلسفات العدمية والوجودية تعبيراً عن هذا المناخ النفسي والذهني. لكن لم ينته دور العقل رغم ادعاءات مدارس ما بعد الحداثة. فأوروبا لم تتخلَّ عن العقل ولم تهجره ولم تضعه بين القضبان في أقفاص النصوص والظنون والتخيّلات والتوّرمات الذاتية الاستبدادية. وبفضل نظمها التعدّدية الليبرالية الديمقراطية استطاعت أن تتعايش فيها مختلف الخيارات، وبقيت البدائل الفكرية والسياسية تستأنف أدوراها «بين محافظين ووسط ويساريين»: فلا تسقط الأمة ولا يسقط النظام الديمقراطي بسقوط أحد بدائله بعد أداء دوره وتغيّر الظروف: بل ينفسح المجال أمام البديل السلمي الآخر لتسلم المسؤولية وحمل الدور في عهد جديد ودورة أخرى. إلى أن يحين موعد التغيير مرة أخرى بإرادة الأغلبية. في انتخابات حرة تجري في ظل النظام والقانون، وفي حدود الضوابط والثوابت الدستورية، لكن بحيوية متجددة للفريق الحكومي الذي لا يُسمح له بالبقاء على أنفاس الناس لزمن طويل. وإلا فإن أي نظام يستنفد خياراته يحاصر ذاته في واقع الأمر.

في ظل هذا النهج العقلاني فكرياً وحياتياً، وفي ظل هذا النظام الليبرالي المنفتح لبدائله السياسية المتعايشة، رأت القوميّات والشعوب المتصارعة في أوروبا - بعد انهيار إمبراطوريّاتها الاستعمارية، واستنفاذ كياناتها القومية والوطنية المتعددة لمرحلتها التاريخية ولفاعليتها على المسرح الدولي - أنها أمام الاضمحلال والتراجع، كما يمكن أن نرى في كل من بريطانيا وفرنسا وإيطاليا لو نظرنا إليها منفردة من غير مستقبلها الأوروبي وفضائها القاري الجديد الفسيح، أو الإحياء والنهوض مرة أخرى لو نهضت مجتمعة لكن بصيغة مختلفة متجددة تتخطى منطق السيادات المنفردة ومنطق المصالح الذاتية المطلقة إلى منطق السيادة العليا المشتركة ومنطق المصالح المتبادلة بمنأى عن التعصب القومي أو الوطني الضيق. حتى البرتغال وأسبانيا وهولندا وبلجيكا واليونان وجدت في هذه الصيغة المشتركة المتسعة خلاصها وإنقاذها: وإلا فهو عصر الهيمنة الأمريكية والروسية والصينية واليابانية وعصر السقوط المشترك لأية دولة منفردة. لم يحدث قط في التاريخ أن استطاعت امبراطوريات متداعية أن تنهض من جديد في كيان أكبر وأكثر عافية وحيوية كالأمم الأوروبية اليوم في ظل «المشروع» الأوروبي الموحد. وبعد اعتماد «اليورو»، يبحث الأوروبيون اليوم في وضع دستور (الولايات الأوروبية المتحدة): في حين يعلن الرئيس الفرنسي جاك شيراك أن العمود الفقري لبرنامجه الرئاسي المقبل سيكون التوحيد السياسي الكامل لأوروبا.

إنها أوروبا الموحدة، ينهض بها العقل كطائر العنقاء (الفينيق) من بين الرماد. هذا ما يجب أن يراه العقل العربي بوضوح وجلاء، وألا يمنعنا شنآن قوم من أن نعدل: فذلك أقرب للتقوى وأنفع لنا، إن اعتبرنا الحكمة ضالة المؤمن يطلبها أنّى وجدها. وعملية الوحدة الأوروبية سائرة في طريقها المتدرج: لكنها سائرة بلا رجوع. وحين تشتبك المصائر في عملة موحدة، وقبلها في برلمان موحد، وتشريعات متماثلة، وسوق اقتصادية واحدة، ومشروع دفاعي متقارب، ودارة حكومية مشتركة، فإن «المعجزة» تكون قد تحققت. تُرى من كان بإمكانه تصور أن إمبراطوريات استعمارية متصارعة حتى الرمق الأخير فيما بينها تتحول إلى أعضاء حية من جديد في فيدرالية كبرى، في الولايات الأوروبية المتحدة، بعراقتها الحضارية، بثقافتها، بفكرها، بتجاربها، بعمرانها المكثف؟ لا تستغربوا إذا ما أثبتت هذه القوة المتجددة أنها هي الند الحقيقي لأمريكا. إنها المعجزة الأوروبية بعد المعجزة اليابانية والآسيوية على الطرف الآخر من المعمورة. فهكذا تصنع الأمم الحية أقدارها.

ونموذج إسلامي في الوحدة

مثل هذه المعجزات العقلانية الحضارية ليست حصراً أو حكراً على أمة دون أخرى. فقبل فترة وجيزة اجتمع سلاطين الولايات الماليزية المسلمة لاختيار ملك اتحاد ماليزيا الجديد الذي هو، بالمناسبة، سلطان أصغر الولايات الماليزية. لكن منطق العقل المتحد جعله ملك الاتحاد كله خلفاً للملك الراحل. هنا أيضا عقل مسلم متحضر منفتح على ليبرالية العصر وعقلانيته، استطاع أن يصنع معجزة بحجم ماليزيا الجديدة وما تمثله من أبعاد غير مسبوقة. وإذا كانت التجربة الوحدوية الأوروبية الجديدة تثير أشجاناً على امتداد العالم العربي، حيث استطاعت الأنظمة الأوروبية الملكية والجمهورية، المحافظة والثورية، أن تصنع أوروبا موحدة، فإن التجربة الماليزية الجامعة بين تراث السلطنات الإسلامية ومعطيات النظام البرلماني الليبرالي الاتحادي في الفكر السياسي المعاصر تثير أشجاناً مماثلة على صعيد مجلس التعاون الخليجي الذي يتحرك إلى الأمام، لكن ببطء لا يتناسب مع حجم المتغيرات الإقليمية والدولية وتطلعات الشعوب. فلماذا وصلوا ولم نصل؟ لماذا وصلت أوروبا ولم يصل العرب بعد؟ لماذا وصل اتحاد ماليزيا ولم يصل اتحاد الخليج بعد؟ ثمة أوجه شبه وثمة أوجه اختلاف بلا ريب. ولا يمكن نسخ التجارب أو استيرادها بطبيعة الحال. ولكنّ جميع التجارب الناجحة في عصرنا تجمعها ميزة جوهرية وأساسيّة، مفادها أنها حكّمت منهج العقل، وتحررت من سطوة الجهل في حياتها، على الأخص في سلوكها السياسي الواقعي الذي لم يعد يخضع لا للمطلقات ولا للانفعالات، ولا للصغائر ولا لمتاهات الهاجس التآمري، الذي قد ينسج رواية بوليسية مسلية، لكنه لا يصنع تاريخ أمة حيّة. ■

جائزة سلطان بن علي العويّس الثقافية

فتحت مؤسسة سلطان بن علي العويّس الثقافية باب الترشيح لنيل جوائز الدورة الثامنة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ اعتباراً من ٢٠٠٢/٤/١٥ ولغاية ٢٠٠٣/٣/٢٨؛ علما بأن مجموع قيمة الجوائز يناهز نصف مليون دولار أمريكي، بواقع مئة ألف دولار لكل حقل، على النحو الآتي:

* الحقل الأول: الشعر
* الحقل الثاني: القصة - الرواية - المسرحية.
* الحقل الثالث: الدراسات الأدبية والنقد.
* الحقل الرابع: الدراسات الإنسانية والمستقبلية.
* الحقل الخامس: جائزة الإنجاز الثقافي والعلمي، لمن أنجز مشروعه العلمي والثقافي، أو حتى المؤسسات التي قدمت خدمات متميزة وجليلة للمجتمع في مجال تخصصها.

تطلب استمارات الترشيح من:

جائزة سلطان بن علي العويس الثقافية
ص.ب: ١٤٣٠٠
هاتف: ٢٢٤٣١١١
فاكس: ٢٢١٧٨٣٩
دبي، الإمارات العربية المتحدة

كُتاب هذا العدد

د. مهدي الحافظ

المستشار الخاص للمدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية
١١-٧٨
بيروت، لبنان
فاكس: ٨٠٦٧٥٣-٩٦١١+
E-mail: *hafedh.unido@dm.net*

د. محمد الأنصاري

عميد كلية الدراسات العليا
جامعة الخليج العربي
ص.ب: ٢٦٤٥٥
العدلية - دولة البحرين
فاكس: ٧٢٩٠٥٤-٩٧٣+

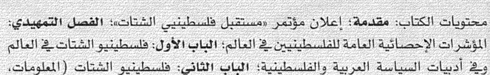
د. أحمد حمروش

كاتب صحفي، رئيس اللجنة المصرية للتضامن
القاهرة، جمهورية مصر العربية
فاكس: ٧٤٨٨٨٥٩-٢٠٢+

د. محمد عابد الجابري

أستاذ الفلسفة في جامعة الرباط
ص.ب: ١ زنقة اومغال بولو
الدار البيضاء ٢٠١٥٠
فاكس: ٢٢٥٠١٠٨٥-٢١٢+

مستقبل اللاجئين الفلسطينيين وفلسطين الشتات



الناشر: مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن ٢٠٠٢؛ ١٠٢١ ص.

هيئة التحرير: حسن عبد القادر، ذياب مخادمة، عبد الفتاح الرشدان، علي الجرباوي، علي محافظة، محمد المجذوب، نظام بركات، هيثم الكيلاني

محتويات الكتاب: **مقدمة:** إعلان مؤتمر «مستقبل فلسطينيي الشتات»؛ **الفصل التمهيدي:** المؤشرات الإحصائية العامة للفلسطينيين في العالم؛ **الباب الأول:** فلسطينيو الشتات في العالم وفي أدبيات السياسة العربية والفلسطينية؛ **الباب الثاني:** فلسطينيو الشتات (المعلومات، التصنيفات، المؤشرات العامة) في أدبيات السياسة الدولية والسياسة الإسرائيلية؛ **الباب الثالث:** دراسة عامة في الأوضاع السياسية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية لفلسطينيي الشتات في الوطن العربي؛ **الباب الرابع:** دراسة عامة في الأوضاع السياسية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية لفلسطينيي الشتات في أوروبا وأمريكا وأفريقيا؛ **الباب الخامس:** التحولات في مشروعات التسوية السياسية والقرارات الدولية المتعلقة بحل المشكلة من عام ١٩٤٧-١٩٩١؛ **الباب السادس:** فلسطينيو الشتات في عملية السلام في الشرق الأوسط والاتفاقات المتوقعة من عام ١٩٩١-١٩٩٩؛ **الباب السابع:** التوجهات والمواقف العربية والدولية والإسرائيلية الراهنة لحل مشكلة فلسطينيي الشتات؛ **الباب الثامن:** اللاجئون والنازحون والمهجرون في النزاعات الدولية... دراسة قانونية وسياسية مقارنة مع حالة فلسطينيي الشتات وأبعادها؛ **الباب التاسع:** حق العودة في الشرعية الدولية ... القيود والمحددات السياسية والقانونية وتطبيقها على المشكلة؛ **الباب العاشر:** حق العودة في الشرعية الدولية ... القيود والمحددات السياسية والقانونية وتطبيقها على المشكلة؛ **الباب الحادي عشر:** أسس الاستراتيجية العربية وقواعدها لحل مشكلة فلسطينيي الشتات؛ **الملاحق.**

القدس من منظور إسرائيلي



المؤلف: عبد الله كنعان

الموزع: مكتبة المدينة، الأردن ٢٠٠٠؛ ٣٠٣ص.

جاءت فكرة هذا البحث: بهدف تعرّف على خلفية النظرة الإسرائيلية للقدس وجذورها اليهودية الصهيونية، وانعكاس ذلك على المواقف والسياسات الإسرائيلية تجاه القدس.

يقع الكتاب في: **مقدمة** خصصت لاستبانة مشكلة البحث التي تتلخص بعدد من الأسئلة؛ **الباب الأول:** القدس والدولة اليهودية؛ **الباب الثاني:** أبعاد صورة القدس لدى التيار السياسي اليهودي الصهيوني؛ **الباب الثالث:** صورة القدس والسياسات الإسرائيلية؛ **الباب الرابع:** مشروعات الحلول الإسرائيلية؛ **الباب الخامس:** إسرائيل ومشروعات الحلول المقترحة؛ **خاتمة:** استنتاجات وآفاق مستقبلية.

نشرة المنتدى
قسيمة اشتراك

أرجو قبول اشتراكي في: ☐ نشرة «المنتدى» [العربيّة] — لمدّة: ☐ سنة واحدة

☐ نشرة *Al Muntada* [الإنجليزيّة] — ☐ سنتين [خصم: ١٠٪]

☐ ثلاث سنوات [خصم: ٢٠٪]

الاسم: ....

العنوان: ....

....

☐ اشتراك جديد ☐ تجديد اشتراك

قيمة الاشتراك*: .... طريقة الدفع : ☐ نقداً: ....

☐ بطاقة فيزا رقم: .... تاريخ انتهاء مدتها: ....
(أو ماستر)

☐ حوالة بنكيّة **(صافي القيمة)**: ....

رقم الحساب: 0118/001769-8/610 (البنك العربي، فرع الشميساني؛ عمّان، الأردن).

التوقيع: ....

التاريخ: ....

تملأ هذه القسيمةُ وتُرسلُ مع قيمة الاشتراك إلى العنوان الآتي:

منتدى الفكر العربي؛ ص.ب: (٩٢٥٤١٨)

عمّان ١١١٩٠ ؛ الأردنّ

*** قيمة الاشتراك السنوي لكل نشرة**			
	داخل الأردن:	للأفراد	: (١٠) عشرة دنانير أردنية
		للمؤسسات	: (٢٠) عشرون ديناراً أردنياً
	خارج الأردن:	للأفراد	: (٢٥) خمسة وعشرون دولاراً أمريكياً
		للمؤسسات	: (٥٠) خمسون دولاراً أمريكياً

يصدر قريباً جداً

١- الكشاف السنوي لنشرة المنتدى (٢٠٠٢/١)
الأعداد (١٨٤-١٩٥)/٢٠٠١
إعداد: أمل زاش

٢- (2/2002) *Al Muntada Annual Index*
Issues (35-38); Vol. 8/2001
Compiled by: Amal Zash

٣- (3/2002) *WTO Trading System: Review and Reform*

٤- «آفاق التعاون العربي بين الإقليمية والعالمية» (٢٠٠٢/٤)

٥- *The Development of Domestic Energy and Linkages with the Water Sector in the Arab World* (5/2002)

في العدد القادم

من أوراق ندوة
«آفاق العلاقات العربية الصينية
في القرن الحادي والعشرين»

- رؤيا في واقع العالم العربي على خلفية الواقع الدولي
أ. عدنان أبو عودة

+

تقرير عن هذه الندوة

ARAB THOUGHT FORUM

P.O. Box: 925418
Amman 11190 - Jordan
Tel: (+962-6)-5678707/8
Fax: (+962-6) 5675325

منتدى الفكر العربي
ص .ب: ٩٢٥٤١٨
عمّان ١١١٩٠ - الأردن
تلفون: ٥٦٧٨٧٠٧/٨ (٦-٩٦٢+)
ناسوخ (فاكس): ٥٦٧٥٣٢٥ (٦-٩٦٢+)

E-mail: atf@nic.net.jo
URL:www.almuntada.org.jo

السعر: دينار أردنيّ واحد